مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ١

الأوضاع العامة في ماليزيا ١٩٩٥ – ٢٠١٥
(دراسة تاريخية)

أ.د. ماجد محي آل غزاي الفتلاوي
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الإنسانية

م. م. خيرالله حسين عبيس الحچامي
المديرية العامة للتربية / بابل

البريد الإلكتروني Email : Hum. majed. Mohyi uobabylon.edy
khirallaalhichame@gmail.com

الكلمات المفتاحية: ماليزيا – مهاتير محمد – سياسية – تجربة – اقتصادية – اجتماعية – أزمة.

كيفية اقتباس البحث

الفتلاوي ، ماجد محي آل غزاي، ماجد محي آل غزاي، الأوضاع العامة في ماليزيا ١٩٩٥ – ٢٠١٥(دراسة تاريخية) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥، العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

General conditions in Malaysia 1995 – 2015 (a historical study)

Mr. Dr. Majid Mohi Al-Ghazai Al-Fatlawi
University of Babylon/College of Education for Human Sciences

M. M. Khairallah Hussein Abis Al-Hajami
General Directorate of Education /Babylon

Keywords : Malaysia- Mahathir Mohamad- political- experience- economic- social- crisis.

How To Cite This Article
Al-Fatlawi, Majid Mohi Al-Ghazai , Khairallah Hussein Abis Al-Hajami , General conditions in Malaysia 1995 – 2015(a historical study),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract: -

This study deals with the general conditions in Malaysia in the political, economic and social aspects for the period from (1995-2015), which included major events that the country went through. At that time, Mahathir Mohamad was Prime Minister until 2003, and he worked to draw up an almost unique approach to Malaysia's renaissance from an agricultural state. One poor country to another became in the ranks of modern and developed countries, through the pioneering development plans and programs that he followed, especially during the economic crisis that struck the countries of Southeast Asia in the years 1997-1998, in addition to his political successes and his unification of the ethnically, religiously and nationally diverse Malaysian society, and after him he came to power. Abdullah Badawi for the period from 2003 until 2009, who followed the path of his predecessor politically, economically and socially, then Prime Minister Najib Tun Abdul Razak from 2009 until

2020. During his presidency, Malaysia was able to take rapid steps towards modernization in various aspects of life.

The tenure of Malaysian Prime Minister Mahathir Mohamad in power is the longest-serving prime minister in Southeast Asia compared to his political contemporaries, which is an indication of the political and economic stability that the country has enjoyed through the use of natural and human resources on the one hand, and the desire of Malaysians for him on the other hand for the great services he has provided to his country. The reform and development of the education system and making it the pillar on which the state relies in its advancement has consequently led to educating the people, and will later bear fruit by transforming Malaysia from a backward agricultural country to a country that occupies a prominent position among emerging countries.

الملخص: –

تتناول هذه الدراسة الأوضاع العامة في ماليزيا في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمدة من (١٩٩٥–٢٠١٥)، والتي تضمنت احداثاً كبيرة مرت بها البلاد، وكان آنذاك مهاتير محمد رئيساً للوزراء حتى عام ٢٠٠٣، فعمل على رسم منهجاً يكاد يكون فريداً لنهضة ماليزيا من دولة زراعية فقيرة إلى أخرى أصبحت في مصاف الدول الحديثة والمتطورة، عن طريق الخطط والبرامج التنموية الرائدة التي اتبعها، لاسيما ابان الازمة الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عامي١٩٩٧–١٩٩٨، فضلاً عن نجاحاته السياسية وتوحيدهُ للمجتمع الماليزي المتنوع عرقياً ودينياً وقومياً، وجاء بعدهُ الى السلطة عبد الله بدوي للمدة من ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٩ الذي سار على نهج سلفه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ثم رئيس الوزراء نجيب تون عبد الرزاق من ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠٢٠، استطاعت ماليزيا خلال رئاسته ان تخطو خطوات سريعة في اتجاه التحديث في جوانب الحياة المختلفة .

تعد مدة بقاء رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد في السلطة أطول مدة حكم لرئيس وزراء في جنوب شرق اسيا مقارنةً بمعاصريه من السياسيين، وهذا مؤشر على مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تمتعت به البلاد من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية من جهة، ورغبة الماليزيين اليه من جهة أخرى لما قدم من خدمات جليلة لبلاده. ان اصلاح النظام التعليمي وتطويره وجعله الركيزة التي تستند عليها الدولة في نهوضها، أدى بالتالي الى تثقيف الشعب، وان يؤتي بثماره لاحقاً بتحويل ماليزيا من بلد زراعي متخلف، الى بلد يحتل مكانة مرموقة ضمن البلدان الصاعدة.

المقدمة: –

يعد تاريخ دول جنوب شرق آسيا عامة وتاريخ دولة ماليزيا خاصة من الموضوعات المهمة والجديرة بالدراسة، إذ يبين لنا ماهية المراحل والأحداث التي مرت بها دولة الاتحاد الماليزي، سواء كانت على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، ويرسم لنا صورة لمرحلة مهمة وأساسية امتدت من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠١٥، وهي مرحلة كانت نتاج تطورات حصلت في ماليزيا وواكبت تطورها، وتبين ذلك من خلال النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد والبرامج التنموية والخطط التي انتهجتها الحكومات الماليزية، اذ لم يخلو برنامج حكومي دون التطرق لمسألة التطور المجتمعي والمؤسساتي، لمحاولة تحقيق الغاية بجعل دولتهم في مصاف الدول المتطورة .

لذا جاءت هذه الدراسة(**الأوضاع العامة في ماليزيا ١٩٩٥–٢٠١٥**) لتسلط الضوء على الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا من خلال المشاريع الحيوية في المناهج الوزارية وتطبيقها على ارض الواقع، وكذلك مدى الاهتمام الحكومي بها ومراحل تطورها، وماهي فائدتها وانعكاسها الإيجابي على حياة المواطن الماليزي .

تألفت الدراسة من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة ثم قائمة مصادر، جاء المبحث الأول بعنوان: (**الموقع الجغرافي والاوضاع العامة في ماليزيا حتى عام ١٩٩٥**)، تناولنا فيه الموقع الجغرافي والاهمية الجيبوليتيكية لمنطقة جنوب شرق آسيا ودولة الاتحاد الماليزي، وكذلك التكوين الاجتماعي لماليزيا ومن ثم الأوضاع السياسية والاقتصادية حتى عام ١٩٩٥.

اما المبحث الثاني فقد حمل عنوان (**الأوضاع السياسية في ماليزيا ١٩٩٥–٢٠١٥**) وتطرقنا فيه الى طبيعة النظام السياسي في ماليزيا من حيث التعددية الحزبية، ونشاط الحكومات السياسية المتعاقبة من ١٩٩٥ حتى عام٢٠١٥، وبعدها تكلمنا عن بعض العلاقات الخارجية للدولة الماليزية اقليمياً ودولياً.

في حين خص المبحث الثالث (**التطورات الاجتماعية والاقتصادية في ماليزيا ١٩٩٥–٢٠١٥**) تحدثنا فيه عن شروع الدولة الماليزية في تنمية الانسان الماليزي وكذلك التجربة الاقتصادية الماليزية، ومن ثم الازمة الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا ومنها ماليزيا في عامي ١٩٩٧–١٩٩٨، واخيراً انتقلنا الى النهضة الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ٢٠١٥.

اعتمد الباحث على جملة متنوعة من المصادر، مثل الوثائق المنشورة والرسائل والأطاريح الجامعية العراقية والعربية، والكتب العربية والأجنبية، والبحوث المنشورة باللغة العربية واللغة الأجنبية، وكذلك الموسوعات ومن ثم جاءت شبكة المعلومات الدولية على قدر الحاجة اليها .

المبحث الأول

(الموقع الجغرافي والاوضاع العامة في ماليزيا حتى عام ١٩٩٥)

أولاً: الموقع الجغرافي والأهمية الجيبوليتيكية: –

تتمتع منطقة جنوب شرق آسيا [١] بأهمية جغرافية لوقوعها بين محيطين، وكذلك لها أهمية حيوية واستراتيجية كبيرة، فضلاً عن احتوائها على مضائق وممرات بحرية جعلت منها محط انظار الدول الكبرى، من أبرزها مضيق ملقا، ومضيق سنغافورة، ومضيق لومبوك وغيرها، فضلاً عن بحر الصين الجنوبي، وهي من أكثر المناطق كثافةً للسكان في العالم، إذ يبلغ عدد سكان دولها مجتمعة ما يربو على (٦٦٣) مليون نسمة [٢].

أما دولة ماليزيا فهي تقع في قلب منطقة جنوب شرق آسيا وهي متشاطئة على بحر الصين الذي يمتد من مضيق ملقا في الجنوب الغربي الى مضيق تايوان في الشمال الشرقي، وهذا ما منحها أهمية جيبوليتيكية فريدة وبالغة للسيطرة على هذه المناطق الاستراتيجية[٣]، وأرض ماليزيا هلالية الشكل واستوائية وخصبة خضراء تتمتع بسواحل شاسعة، تبلغ مساحتها ما يقرب(٣٢٩٧٥٨) كم٢، تتكون ماليزيا جغرافياً من منطقتين، إذ تقع إلى الغرب شبه جزيرة الملايو وتتألف من (١١) ولاية اتحادية مساحتها(١٣١٥٩٨) كم٢[٤]، وإلى الشرق ولايتا بورنيو السابقتين وهما صباح وساراواك، وتفصل بين شبه الجزيرة والمناطق الشرقية لماليزيا مساحة (١٠٠٠) كم تقريباً من بحر الصين الجنوبي، تحدها من الشمال تايلاند، ومن الجنوب سنغافورة، وتقع جزيرة سومطرة الاندونيسية غرباً عبر مضيق ملقا، كما تقع جزر الفلبين شمال شرق ولاية صباح[٥] .

ثانياً: التكوين الاجتماعي في ماليزيا: –

تعد ماليزيا من البلدان المتعددة الأعراق والأجناس، ويعد عرق الملايو هو العرق الأصلي لسكان البلاد، اذ يمثل ما يقرب نسبة (٦٨%) من المجموع العام للسكان، ومن ضمنهم احدى الجنسيات العربية التي اندمجت مع الملايو وهم (الحضارمة)، وهؤلاء هم من أدخلوا الإسلام الى ماليزيا، ويأتي بعدهم العرق الصيني الذي تبلغ نسبتهُ ما يقرب الـ(٢٠%)، فضلاً عن ذلك توجد أقليات من أصول هندية وأقليات من أصول أخرى [٦].

تتكون ماليزيا من ثلاثة عشر ولاية وثلاث أقاليم اتحادية، عاصمتها كوالالمبور وهي أكبر مدنها، يقدر عدد سكان البلاد وفقاً لإحصائيات التعداد السكاني لعام ٢٠١٦ بـ (٣٠،٨٧٥،٨٠٠ نسمة)،

لكن توزيع السكان في البلاد غير متكافئ، بسبب ان شبه جزيرة الملايو هي المساحة الأكثر استيطاناً من غيرها من مناطق ماليزيا، اذ يقيم فيها وحدها ما يقرب (العشرين مليون نسمة)، في حين إن المناطق الشرقية من البلاد يسكن فيها ما يقرب (السبعة ملايين نسمة)، علماً إن ذلك يتأثر في تمركز الصناعات وتنميتها في المناطق الأكثر سكاناً [٧].

يقدر عدد سكان **صباح** التي كانت تسمى قبل عام ١٩٦٣ (شمال بورنيو) بمليون وربع المليون نسمة، وتقدر مساحتها بحوالي (٢٩،٥٠٠ ميل مربع)، وهي من المناطق الفقيرة، معظمها أراضٍ وعرة وجبلية مغطاة بالغابات الاستوائية الكثيفة ومعظم سكانها يعيشون بشكل بسيط [٨].

أما **سرواك** فهي من المناطق الفقيرة، وعدد سكانها مليون ونصف، ومساحتها (٤٨،٠٠٠) ميل مربع والكثير من اراضيها مغطاة بالمستنقعات والغابات الاستوائية، كانت سرواك تابعة لسلطنة بروني قبل عام ١٨٣٩ أي قبل قدوم اول انكليزي الى تلك المنطقة وهو جيمز بروك (**James Brook**) [٩].

المجتمع الماليزي متنوع وغير متشابه، تنتشر فيه الكثير من الثقافات والأديان واللغات التي ساهمت في تكوين فسيفساء ثقافية غنية لماليزيا، كان هناك قبول لهذا التنوع خلال معظم سنوات ماليزيا، إذ استطاعت ماليزيا أن تضم مختلف المكونات المنفصلة دون أن تصبح متجزأة، أما الإسلام فهو دين الاتحاد الماليزي الرسمي، إلا أنهُ يُسمح بممارسة جميع الديانات الأخرى في سلام ووئام، بين(٦٠ إلى ٦٥%) تقريباً من إجمالي عدد السكان هم ملاويون مسلمون، والمسلمون ملزمون بالخضوع للشريعة وللأحكام القضائية للمحاكم الإسلامية، فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية وبعض المسائل الأخرى، لكن ذلك لا يطبق على غير المسلمين[١٠] .

يتركز ما بين(٣٥ إلى ٤٠%) من السكان غير الملاويين وغير المسلمين في مناطق شبه الجزيرة في بينانغ وبيراك وسيلانجور وكوالالمبور وفي ولايات شرق ماليزيا في صباح وساراواك، اما أبرز الديانات المنتشرة في ماليزيا غير الإسلام فهي الديانة البوذية والهندوسية والمسيحية والسيخية، وتعد لغة المالاي هي اللغة الرسمية ولكن يُسمح باستخدام جميع اللغات الأخرى للأغراض غير الرسمية، ويسمح كذلك للمدارس العامة في المستويين الابتدائي والثانوي ان تستخدم اللغة الإنجليزية على نطاق واسع في كل من القطاعين العام والخاص للأغراض التعليمية والتجارية[١١] .

ثالثاً: التطورات السياسية والاقتصادية في ماليزيا حتى عام١٩٩٥: –

مثلت سنة ١٧٨٦ البداية الأولى لدخول الاستعمار البريطاني الى أراضي شبه جزيرة الملايو، ثم قام البريطانيين بالسيطرة على شؤون البلاد بالتدرج، من خلال السلاطين الذين حكموا تلك

الأراضي والذين قاموا بالتنازل عن الممتلكات شيئاً فشيئاً، واستمر ذلك التدخل خلال القرن التاسع عشر بالسيطرة على أراضٍ جديدة وضمها للمستعمرات، وما إن حلت السنين الأولى من القرن العشرين حتى باتت كل أراضي شبه جزيرة الملايو تحت السيطرة البريطانية سياسياً وإدارياً ومن ثم اقتصادياً[١٢]، واستمر ذلك الحال حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، وظهور قوة جديدة تمثلت بـ اليابانيون الذين اجتاحوا بلاد الملايو في الثامن من كانون الأول من عام ١٩٤١، أي بعد يوم واحد من هجومهم المفاجئ على المرافئ الرئيسية الامريكية والبريطانية في المحيط الاطلسي وبحر الصين، إذ وصلت القوات اليابانية إلى شبه جزيرة الملايو عبر اراضي مملكة تايلاند التي تعاونت معهم بعد نجاح حملاتهم الخاطفة ضد جيوش الحلفاء في جنوب شرق آسيا[١٣] .

بعد دخول اليابانيون إلى شبه جزيرة الملايو من الشمال والسيطرة عليها، بقي ما يقدر من جيشهم بـ حوالي(بضع آلاف جندي فقط)، استطاعوا الوصول إلى اقصى الجنوب، ثم توجهت القوات اليابانية نحو سنغافورة وسيطرت عليها، وأخيراً وفي الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٢ استسلم كل الجيش البريطاني هناك والذي قدر عددهُ بثمانين الف جندي[١٤]، وكان للنجاح الذي أحرزتهُ اليابان في أول ستة أشهر من الحرب الأثر الكبير في مجرى الحرب والسياسة الدولية على حدٍ سواء، بقي الاستعمار الياباني في شبه جزيرة الملايو حتى شهر آب ١٩٤٥، ثم خرجوا منها على اثر خسارتهم في الحرب العالمية الثانية، وعادت القوات البريطانية إلى شبه الجزيرة في أيلول من العام نفسه[١٥]، لكن اليابانيين قد وضعوا بذرة الاستقلال قبل انسحابهم من ماليزيا من خلال تشكيلهم حكومة مؤقتة ومنحها الاستقلال وهذا ما أدى إلى انضاج فكرة التحرر الوطني التي اجتاحت المنطقة بعد الحرب وانتشرت بسرعة على مدى واسع[١٦] .

لقد عانت مناطق جنوب شرق آسيا ومنها ماليزيا من تسلط القوى الخارجية عليها، وتعرضها للاحتلال والاستعمار الغربي مراراً، فقد خرجت ماليزيا في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي متعرضة لاحتلالات عدة، لذا سعت جاهدة للتخلص من ذلك الإرث الثقيل والتوجه نحو الاستقلال ولو كان ذلك من غير الممكن الا بدعم خارجي، ونشوء حركة وطنية من الداخل[١٧] .

على اية حال بقيت بريطانيا في ماليزيا حتى الأول من شباط ١٩٤٨، وبعد ان تعززت قواتها العسكرية وثبتت اقدامها ثانيةً اصدرت دستوراً للماليزيين، أصبحت فيه اجراءات الحصول على الجنسية صعبة للغاية، وعلى إثر ذلك أعلنت المقاومة(جيش الشعب الماليزي ذات الأصول الصينية) الثورة على بريطانيا، تلك الثورة التي استمرت حتى عام ١٩٥٥، ومما شجعهم على

ذلك وصول الحزب الشيوعي الصيني للحكم بعد عام ١٩٤٩ الذي اتخذ من النهج الثوري سبيلاً لهُ، اتبعت بريطانيا في سبيل اخماد الثورة ما سمتها بـ خطة برجز (**Burgess Plan**)، والتي من خلالها قامت القوات البريطانية بترحيل اعداداً كبيرة من(الماليزيين ذات الأصول الصينية) من قراهم في المناطق النائية وجمعتهم في (قرى جديدة) لتسهيل امر مراقبتهم، وكانت هذه في الواقع اقرب ما تكون إلى المعازل منها إلى المساكن[١٨] .

ومما تجدر الإشارة اليهِ أنه في شهر شباط ١٩٤٩ تأسس حزب صيني معتدل (رفض الشيوعية) سمي بـ (جمعية الماليزيين الصينيين)، أصبح هذا الحزب بسبب نهجه المعتدل وإتباعهِ طرق الحوار مع البريطانيين والماليزيين، على قائمة اعداء(جيش الشعب الصيني) المتطرف، كذلك قامت جماعة من الماليزيين المعتدلين في عام ١٩٥١ بتأسيس حزب اطلق عليه اسم (حزب استقلال ملايا) وترأس هذا الحزب أمير من العائلة المالكة في سلطنة (كيده) اسمهُ (تنكو عبد الرحمن)[١٩]، وفي عام ١٩٥٢ قامت بريطانيا بتعديل قانون الجنسية الماليزية وفق طريقة ارضت الصينيين دون إثارة الماليزيين، كل تلك التطورات خلقت جواً من الوفاق مما أدى إلى تأسيس **(حزب التحالف)** في عام ١٩٥٣، أسسه زعماء الأطراف المعتدلة من الماليزيين والصينيين والهنود في البلاد[٢٠].

حفزت سياسة الأمير تنكو عبد الرحمن البراغماتية تجاه بريطانيا على موافقة الأخيرة تأسيس فيدرالية ماليزيا، لا سيما وان تنكو عبد الرحمن أصبح من المقربين لبريطانيا وللولايات المتحدة الامريكية، وتعززت اكثر بعد استلامه رئاسة فدرالية بلاد الملايو عام ١٩٥٧، بعد ان نالت ماليزيا استقلالها في ذلك العام[٢١] .

اقتضى الاتفاق بين ماليزيا وبريطانيا ان يبقى للأخيرة بعد استقلال الأولى حق استعمال القواعد الحربية والبحرية فيها، مما توجب من فدرالية الملايا(ومن بعدها فدرالية ماليزيا) ان تكون حليفة لبريطانيا وللولايات المتحدة الامريكية بُعيد الاستقلال، حيث بقيت ماليزيا عضواً في الكومنولث البريطاني في مدة ما بعد الاستقلال، بعدها أصبحت عضواً في حلف السيتو(حلف جنوب شرق آسيا) المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية منذ تأسيسهُ في عام ١٩٥٤، ثم تنامى مشروع بريطانيا لتأسيس فدرالية ماليزيا منذ عام ١٩٥٨، وموجز هذا المشروع هو توحيد كل المستعمرات البريطانية في تلك النواحي أي الملايو وسنغافورة وسرواك وسلطنة بروني وصباح في دولة واحدة وبزعامة الأمير تنكو عبد الرحمن[٢٢].

تأسيساً على ما تقدم ظهر في ماليزيا نظام حكم ملكي دستوري فيدرالي، وهو أداة لإدارة دولة تتميز بالتنوع الاثني والديني والثقافي، ويعد وسيلة ديمقراطية في إدارة ثلاث عشر ولاية تتكون

منها الدولة الماليزية، ويتم وفق ذلك النظام إدارة الثروة وتوزيع المنافع على تلك الولايات مما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة، فاللامركزية السياسية التي اقرها الدستور الماليزي ساعدت على إدارة الدولة بكاملها وفق نظام تعددي تميز بالديمقراطية على الرغم من تباين بعض الاختصاصات التي أقرها الدستور لمناطق دون أخرى[٢٣].

باتت بوادر الإتحاد تظهر الى حيز الوجود منذ عام ١٩٦١، وفي يوم ١٦ أيلول عام ١٩٦٣ تم الإعلان عن قيامه بين كلٌ من (الملايو – سنغافورة – سرواك – صباح)، بلغت جملة مساحة الاتحاد (١٢٨) ألف ميل مربع، لكن سرعان ما انفصلت سنغافورة عن هذا الاتحاد في عام ١٩٦٥، وذلك بسبب اعتراضها على الحقوق السياسية والاقتصادية التي عمل عليها الاتحاد ورفضتها سنغافورة لأنها لا يلبي طموحها[٢٤].

اخذت ماليزيا تشغل حيزاً مهماً على المستوى الدولي والإقليمي، إذ ايدت سياسة عدم الانحياز، وفتحت لها تمثيل دبلوماسي في العديد من الدول سواء كانت الجارة منها ام الإقليمية ام الدولية[٢٥]، وساهمت في انشاء مجموعة دول الآسيان **(ASEAN)** عام١٩٦٧ [٢٦]، بالاشتراك مع دول أخرى وهي(اندونيسيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة ثم توسعت الرابطة حتى شملت اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان)، وكانت هذه المجموعة ذو اهداف اجتماعية – سياسية – اقتصادية[٢٧]، فمن الناحية الاجتماعية فقد انبثق منها مجلس التعليم**(Seamec)** الذي اسهم بشكل فاعل في برامج التنمية، وتشكيل منظمة النقل**(Seamt)** في الاجتماع الاولي في شهر أيلول١٩٦٧ في العاصمة الماليزية كوالالمبور[٢٨]، اما الهدف السياسي من الرابطة فتمثل بمواجهة المد الشيوعي الذي اخذ ينتشر آنذاك في منطقة جنوب شرق اسيا، وما يخص الهدف الاقتصادي فهو لمحاولة التكامل الاقتصادي الإقليمي، إذ تعد ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل(**رابطة دول جنوب شرق اسيا)** الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية و تنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة[٢٩] .

في العام١٩٦٨ اتبعت ماليزيا سياسة اقتصادية محفزة لرؤوس الأموال والاستثمارات، فتم في ذلك العام ادخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات وشملت إعفاءات ضريبية تراوحت مدتها من (٢– ١٠) سنوات واستقطاعات ضريبية للاستثمار تراوحت بين (٢٥–٤٠%) من تكلفة رأس المال، ثم اتخذت الحكومة الماليزية في مدة السبعينيات سياسة تتركز على الترويج للصناعات كثيفة العمل والصناعات الموجهة للتصدير، وتضمنت انشاء(١٠) مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها[٣٠].

بحلول عام١٩٦٩ أدت بعض الخلافات العرقية بين الملاويين والصينيين في ماليزيا الى خلق اضطرابات توسعت رقعتها، ثم زادت أكثر وتحديداً بتاريخ الثالث عشر من آيار١٩٦٩، لتؤدي بالتالي الى مقتل (١٤٣) شخص من العرق الصيني و(٢٥) شخص من العرق الملاوي، وجاءت تلك بسبب خوف الملاويين من الصينين الذين توسعت سيطرتهم على الاقتصاد وتزايد نفوذهم السياسي، مما تطلب إعادة تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، وتشكيل قاعدة حكم ائتلافي اكثر صلابة، فتم اختيار تون عبد الرزاق حسين رئيساً للوزراء في العام ١٩٧٠، إذ عدهُ الكثيرون انهُ (بطل التنمية) لأنهُ وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي، وكان وراء اطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة(NEWECONOMIC POLICY) التي قدمت استراتيجية اقتصادية لعشرين سنة تالية ١٩٧١–١٩٩٠، استهدف من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية[٣١] .

في عام ١٩٨٦ تم تحرير جميع قيود حقوق ملكية الشركات، اذ نص القانون على السماح للأجانب بالاستحواذ على نسبة١٠٠% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند القيام بتصدير ٨٠% من منتجات الشركات، فضلاً عن تمتع تلك الشركات بالإعفاءات الضريبية، وعليه تلتزم الحكومة الماليزية بعدم تخفيض نسبة الملكية الأجنبية للمشاريع الاستثمارية طوال المدة الزمنية المقررة لها والمنصوص عليها في القرارات الرسمية ولتأكيد التزام تلك السلطات بهذا القانون، وقعت الحكومة الماليزية اتفاقيات تضمن حماية الاستثمارات الاجنبية مع (٤٨) دولة استمرت حتى عام ١٩٩٥[٣٢].

المبحث الثاني

(الأوضاع السياسية في ماليزيا ١٩٩٥–٢٠١٥)

أولاً: طبيعة النظام السياسي الماليزي١٩٩٥–٢٠١٥ :–

ماليزيا دولة ذات غالبية مسلمة تتبنى النظام الملكي الدستوري البرلماني الفيدرالي، لها دستور أعلى مكتوب قابل للتنفيذ من خلال المراجعة القضائية، ووفقاً لذلك الدستور يتم إقامة حكومة منتخبة من قبل الشعب وبرلمان نيابي وسلطة قضائية مستقلة وحكومة تخضع للمساءلة والقانون في ظل تقسيم السلطة بين الولايات الاتحادية[٣٣]، يتضح من خلال ذلك أن الديمقراطية التي سارت عليها دول جنوب شرق آسيا عامة، وماليزيا على وجه الخصوص تختلف عن غيرها في الدول مثل الدول الاوربية، وذلك بسبب اختلاف المرتكزات والاحداث التي مرت بها تلك الدول مما أعطاها فسحة لتطبيق هذا المفهوم بوجوه أخرى[٣٤] .

بموجب الدستور الماليزي الذي اقر منذ عام ١٩٥٧ وجدت ثلاث مؤسسات رسمية هي : السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية (مجلس نواب ومجلس شيوخ)، والسلطة القضائية، فضلاً عن الملك

(الذي يملك ولا يحكم)، وكذلك وفق الدستور الماليزي تم اجراء الانتخابات العامة في ماليزيا للعقود الستة الماضية بشكل دوري وفي أوقات زمنية مختلفة، وذلك لأسباب فنية وأخرى سياسة، ويعد التنافس السياسي وفق قوانين الانتخابات اهم اركان الاستقرار السياسي في ذلك البلد، بل أحد الأسس الجوهرية لتطور النظام الديمقراطي، وبعد أن أُقر الدستور أجريت انتخابات عامة، منها ما يخص مدة دراسة البحث وهي في الاعوام(١٩٩٥-١٩٩٩-٢٠٠٤-٢٠٠٨-٢٠١٣) وهذا يعد مؤشر على تطور المنظومة السياسية في دولة ماليزيا[٣٥] .

أجريت الانتخابات في ماليزيا حتى عام١٩٩٥ بصورة دورية وفق التعددية الحزبية، وتشمل تلك التعددية صنفين: **الأول:** الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم(التنظيم القومي او حزب الجبهة الوطنية المتحدة) وتشمل (١٤) حزب وهي تمثل اكبر الجماعات العرقية في ماليزيا وتكون مدعومة غالباً من الملاويين، على الرغم من الحملة التي اطلقتها تلك الجبهة منذ منتصف التسعينيات باسم" **قلب واحد رؤية واحدة**"، وذلك لغرض التشجيع نحو مشروع ماليزي متعدد الثقافات بدلاً من التوجه العرقي او المذهبي الخاص[٣٦]، ومن هذا المنطلق فأن هنالك أحزاباً عدة انخرطت في حزب الجبهة الوطنية(الائتلاف الحاكم) منها: حزب التنظيم القومي للملاويين المتحدين(**UMNO**)، وحزب التجمع الماليزي الصيني(**MCA**)، وحزب المؤتمر الماليزي-الهندي(**MIC**)، وحزب الحركة الماليزية الشعبية(**GERAKAN**)، أما **الصنف الثاني** من التعددية الحزبية فهي الأحزاب المعارضة التي اشتملت على عدد كبير من تلك الأحزاب منها: حزب العمل الديمقراطي(**DAP**)، والحزب الإسلامي الماليزي(**PAS**)، وحزب العدالة الوطنية(**PKR**)، وغيرها[٣٧] .

زد على ذلك ان هنالك أحزاباً معارضة أخرى لكنها محظورة جزئياً من ممارسة عملها، كذلك توجد مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية، والتي بلغ عدد المسجلين منها حتى نهاية التسعينيات (٢٩،٥٧٤) جمعية ومنظمة سجلت بموجب قانون الجمعيات الماليزي[٣٨] .

على الرغم من ان ماليزيا دولة فيدرالية الا ان الدستور قد ركز معظم السلطات بيد الحكومة الوطنية (رئاسة الوزراء)، مثل السياسة الخارجية والدفاع الوطني والتعليم والرعاية الاجتماعية والمالية والامن الداخلي، أي لا يحق لأي ولاية التصرف دون الرجوع الى الحكومة المركزية، وقد تم ذلك وفق نظام سياسي شديد المركزية، الا انهُ ترك بعض الصلاحيات للولايات مثل الزراعة والتصرف في جزء من الغابات وكذلك في مجال تطبيق الشريعة الاسلامية [٣٩] .

ثانياً : النشاط السياسي حتى عام ٢٠١٥ :-

اشتملت مدة البحث(١٩٩٥ – ٢٠١٥) على ثلاث رؤساء وزراء تعاقبوا على السلطة في ماليزيا لإدارة شؤونها السياسية، وهم كل من مهاتير محمد(**Mahathir Mohamad**)[٤٠] من السادس عشر من تموز ١٩٨١ حتى الحادي والثلاثين من تشرين الأول ٢٠٠٣، وعبدالله احمد بدوي(**Abdullah Ahmad Badawi**)[٤١] من الحادي والثلاثين من تشرين الأول ٢٠٠٣ حتى الثالث من نيسان من عام ٢٠٠٩، ومحمد نجيب تون عبد الرزاق(**Mohammed Najib Tun Abdul Razak**)[٤٢] من الثالث من نيسان ٢٠٠٩ حتى العاشر من آيار ٢٠١٨[٤٣].

اتسمت الحياة السياسية الماليزية في عهد مهاتير محمد بنوع من الاستقرار السياسي، إذ كانت الانتخابات تجري في مواعيدها بعيداً عن الانقلابات في ظل حكم مدني، فقد استطاعت البلاد تحقيق مقدار كبير من الديمقراطية والعدالة ومشاركة واسعة للشعب في العملية السياسية، مكنته من ابداء توجهاته السياسية في البلاد عبر قنوات حزبية تمثلهُ[٤٤] .

الا ان الديمقراطية في نظر مهاتيررغم من كونها من افضل نظم الحكم التي عرفتها الإنسانية، الا انها لا تعدوا كونها وسيلة حكم غير مأمونة العواقب، وقد تؤدي الى الفساد وإساءة استخدام السلطة كغيرها من الأنظمة السياسية[٤٥] .

يمكن القول عن نظام الحكم السياسي في ماليزيا ابان حكم مهاتير محمد اذ ما اريد توصيفه توصيفاً دقيقاً بأنه أشبه ما يكون بـ نظام الديمقراطية الاستبدادية، أي بمعنى آخر إن هنالك حزب حاكم واحد يسيطر على إدارة السياسات، وهو حكم مركزي قائم على الإمساك بالسلطات، مع وجود ولو شكلياً لنظام سياسي متعدد الأحزاب ظاهرياً، ولعل من امثلتها (المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة) [٤٦] .

فمن الناحية العملية تتركز السلطة بيد رئيس الوزراء، الذي يهيمن على قرارات مجلس الوزراء ومن ثم على مفاصل الحكومة وسياسة الدولة العامة، على سبيل المثال عندما كان مهاتير محمد رئيساً للوزراء للمدة من (١٩٨١–٢٠٠٣) أصبحت ادارة رئيس الوزراء مركز القوة الرئيسي والوكالة التنسيقية داخل الحكومة، ثم تركزت أكثر ابان حصول الازمة الاقتصادية١٩٩٧–١٩٩٨، فشغل رئيس الوزراء فضلاً عن منصبهُ منصب وزير المالية، مع الاشراف على وحدة التخطيط الاقتصادي والاشراف على تنفيذ السياسات الحكومية[٤٧] .

على اية حال قامت الحكومة في عهد مهاتير بنشاط كبير خلال تلك المدة، مثل إجازت قانون أخلاق العمل في الإدارات والمؤسسات الحكومية عام١٩٩٥، وأجازت قانون منع الفساد في عام١٩٩٧ إذ أعطى صلاحيات واسعة لوكالة مكافحة الفساد، وأصبح أولئك الذين لا يملكون

تبرير لوجود أموال أو ممتلكات معينة في حوزتهم عرضةً للمحاكمة ومصادرة أموالهم، وتوسعت مهمة وكالة مكافحة الفساد حتى أصبحت لديها صلاحية سلامة الإجراءات ودقتها في اغلب المؤسسات الحكومية، ولها محاسبة وإعطاء التوجيهات لمن يحتاجها، ونشر ثقافة منع الفساد في البلاد وتجنيد الرأي العام ضدهُ[٤٨]، كما أصبحت مدينة بوتراجايا(**Putrajaya**) في عام ١٩٩٩ هي العاصمة الإدارية الجديدة للحكومة ومقراً للوزرات، وهي تبعد ما يقرب (٢٥) كم جنوب العاصمة كوالالمبور التي بقيت كمقر يجتمع فيها البرلمان[٤٩] .

تعرضت حكومة مهاتير الى تحديات عدة على المستوى الداخلي، منها قضية نائبه انور إبراهيم[٥٠] الذي طُرد من الحزب الام وشكل حزباً معارضاً باسم حزب العدالة الوطنية، وانضم في جبهة واحدة مع حزب العمل الديمقراطي والحزب الإسلامي للمشاركة في انتخابات١٩٩٩، وكذلك أُثيرت مسألة انتشار الفساد والثراء داخل حزب المالايا(امنو) الذي ينتمي اليه رئيس الوزراء رغم الإجراءات السابقة، وهذا ما اعترف به مهاتير ذاته، فضلاً عن المعارضة الإسلامية المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وكذلك قضية تغيير الدستور والتي شملت احزاباً منها حزب(**Islam See**) ماليزيا[٥١] .

مهما يكن من أمر فقد خاض مهاتير محمد الانتخابات التي أجريت في العام١٩٩٩ وهو على رأس ائتلاف الجبهة الوطنية، ومع وجود التحديات التي واجهها هو وحزبه استطاعوا الفوز بثلثي المقاعد رغم تراجع عدد مقاعدهم من ٨٩ الى ٧٢ مقعد، واستطاع تشكيل الحكومة، واستمر في سياسته التي حاول من خلالها كسب تأييد الملاويين وباقي الأحزاب الأخرى، والقيام بإصلاحاته السياسية والاقتصادية خلال مدة حكمه[٥٢] .

بعد ان خطط مهاتير قبل شهور عدة لتقديم استقالته من الحكومة والعمل السياسي منذ نهاية عام ٢٠٠١، قام في الساعة الخامسة والخمسين دقيقة من مساء يوم الثاني والعشرين من حزيران عام٢٠٠٢ واثناء الاجتماع السنوي لحزب " امنو " بإعلان استقالته من رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء، الا ان الظروف المحيطة اجبرته على البقاء في المنصب لسنة أخرى والتي كانت بمثابة حكم انتقالي حتى تشرين الأول من عام٢٠٠٣ عندما استقال رسمياً من السلطة[٥٣] .

تولى السلطة بعده نائبه عبد الله أحمد بدوي في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ٢٠٠٣، واتبع أسلوب الدبلوماسية الهادئة، ولا ريب في ذلك فهو كان وزيراً للخارجية لمدة تسع سنوات (١٩٩١–١٩٩٩)، واقام علاقات واسعة في داخل البلاد وخارجها[٥٤]، لكنه على الرغم من ذلك فقد قام بعد توليه رئاسة الحكومة بخطوات جريئة منها استبعاده لسبعة وزراء من الحكومة السابقة على الرغم من انهم من الحزب الوطني (امنو) الذي ينتمي اليه، ويمكن القول ان مدة حكمه

اتسمت بأنها اقل قوة من سابقه مهاتير، كذلك وصف بأنه كان حريصاً على الافصاح عن مهام الحكومة امام الرأي العام، وحاول بقدر الإمكان تجنب ما شاب سلفه من سلبيات[٥٥] .

يبدو ان بدوي قد انتهج سياسة مختلفة نوعاً ما عن سابقه، اذ انه لم يكن يتمتع بشخصية كسلفه، وقد اظهر استعداداً للاستماع والعمل في اتخاذ القرارات وصنعها جماعياً فقد ضم اليهِ فريقاً من المستشارين الشباب وفتح المجال الديمقراطي وابداء الرأي، وهذا ما وجد تفاعلاً من قبل الشارع الماليزي وتأييداً شعبياً واسعاً، وتُرجم ذلك من خلال الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٤، اذ فاز بأغلبية ساحقة بلغت (٦٣،٨%) من الأصوات، ومن ثم أصبحت له نسبة(٩٠،٩%) من المقاعد البرلمانية[٥٦] .

قام بدوي خلال مدة حكمه بخطوات اخرى منها محاولته التأكيد على المهنية والشفافية ومحاربة الفساد، فأنشأ "المعهد الماليزي للنزاهة" الذي تولى تعزيز خطة النزاهة الوطنية والتصدي للفساد لا سيما بين الاوساط السياسية، ولتعزيز تلك الخطوات أنشأت كذلك " اكاديمية مكافحة الفساد" التي باشرت اعمالها منذ عام ٢٠٠٥، وصادقت ماليزيا في عهد عبدالله بدوي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أصبحت نافذة منذ الرابع والعشرين من تشرين الأول من عام ٢٠٠٨[٥٧]، كذلك عمل على تقديم رؤية إسلامية تعد نموذجاً للاعتدال بعنوان "الإسلام الحضاري" في مواجهة ما يرى انه تشدد وتعصب الحزب الإسلامي الذي ينافسهُ على كسب أصوات الملايو[٥٨] .

لكن ما تعرضت له البلاد من احداث وتقلبات بعد ذلك وصولاً الى انتخابات عام ٢٠٠٨ انعكست على شعبية الجبهة الوطنية الحاكمة التي ينتمي اليها رئيس الوزراء على الرغم من بقائها في سدة الحكم وتعرضت الى اهتزازات سياسية، كذلك صعود وهبوط أحزاب أخرى في الدورات الانتخابية التي أجريت خلال مدة ترأسه للحكومة وهذا يدل على حصول تغيرات في المعادلة السياسية في تلك المدة وكما مبين في الجدول الآتي: –

جدول رقم (١)[٥٩]

(الائتلاف الحاكم والمعارضة .. نسبة الاصوات وعدد المقاعد للدورتين الانتخابيتين للأعوام ٢٠٠٤–٢٠٠٨)

اسم الحزب او الائتلاف	الدورة الانتخابية لعام٢٠٠٤	الدورة الانتخابية لعام ٢٠٠٨
الجبهة الوطنية(الائتلاف الحاكم)	نسبة الأصوات ٦٣،٩% أي ١٩٨ مقعد ونسبتها ٩٠،٤١% موزعة على :	نسبة الأصوات ٥١% أي ١٤٠ مقعد ونسبتها ٦٣،١% موزعة على :
١- حزب UMNO	١٠٩ مقعد	٧٩ مقعد
٢- حزب MCA	٣١ مقعد	١٥ مقعد

٣- أحزاب أخرى	٥٠ مقعد	٤٣ مقعد
الجبهة المعارضة	**نسبة الأصوات ٣٦،١% أي ٢١ مقعد ونسبتها ٩،٥٩% موزعة على :**	**نسبة الأصوات ٤٩% أي٨٢ مقعد ونسبتها ٣٦،٩% موزعة على :**
١- حزب DAP	١٢ مقعد	٢٨ مقعد
٢- حزب PAS	٧ مقعد	٢٣ مقعد
٣- حزب PKR	١ مقعد	٣١ مقعد
- المجموع الكلي لعدد المقاعد	٢١٩	٢٢٢

يتضح من الجدول أعلاه ان المعادلة السياسية للأحزاب في ماليزيا قد نالها نصيباً من التغيير خلال المدة أعلاه، فنلاحظ ان الجبهة الوطنية قد خسرت خلال فارق دورتين انتخابيتين تسع وخمسون مقعداً، في حين ان الجبهة المعارضة قد تقدمت بفارق اثنان وستون مقعد، وهذا الاختلاف يعد ذات اثر كبير في الحياة السياسية في ظل التعددية الحزبية .

أجريت الانتخابات العامة في ماليزيا عام ٢٠٠٨، ووصفت حينذاك بالتوسنامي؛ بسبب الاهتزاز السياسي التي تعرض له الائتلاف الحاكم الذي فقد فيه اغلبية الثلثين في البرلمان، إذ انه حصل على نسبة (٥١%) أي ما يعادل(٦٣،٥%) من عدد المقاعد، وحصول المعارضة على(٣٦،٩%) من عدد المقاعد، ليتشكل بعد ذلك ائتلافاً سمي بـ" التحالف الشعبي" وبعد أشهر من التداول اتفق الأعضاء على تشكيل حكومة جديدة برئاسة "محمد نجيب عبد الرزاق" عام٢٠٠٩، وكذلك الحال في انتخابات عام ٢٠١٣، اذ فاز الائتلاف الحاكم برئاسة محمد نجيب بأغلبية بسيطة ليستمر بالدورة الثانية[٦٠] .

بعد عام ٢٠٠٩ تولى رئيس الوزراء كلٌ من وزارة المالية ومسؤولية(صندوق الثروة السيادي الماليزي) وهذا قد منح رئيس الوزراء سلطة واسعة وكبيرة للسيطرة على مرافق الدولة ومركز الحكم[٦١]، إذ كانت سياسته ترتكز على مكافحة الفساد، فقد أصدرت الحكومة قرار رقم (١) لعام ٢٠٠٩ لتأسيس لجنة حوكمة النزاهة **Governance Integrity Of (Government)** في جميع الوزارات والدوائر الحكومية، برئاسة الوزير ورئيس الدائرة، كذلك اكد على بناء أسس متينة لنظام سياسي قوي وهذا لا يتحقق الا اذا وجدت إرادة سياسية من قبل الحكومات، وهذا ما اعرب عنه محمد نجيب عبد الرزاق في عام ٢٠١٢ قائلاً " **ان أهمية زراعة القواعد والقيم الاجتماعية المناسبة لها من الأهمية الكبيرة والحاسمة في الحرب ضد الفساد ... هذا يجعل سلوك الذين لديهم مناصب القيادة، سواء كان ذلك في السياسة، والحكومة،**

والأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والتعليم والمنزل، أهمية خاصة في غرس القيم الصحيحة وأسس السلوك الأخلاقي"[٦٢].

عمل محمد نجيب عبد الرزاق خلال الدورتين التي ترأس فيها الحكومة الماليزية، على توفير جو مناسب استطاع احتواء الاختلافات العرقية والدينية في ماليزيا، كما تعاملت الحكومة في عهده بواقعية استراتيجية إذ استفادت السلطة من التنوع على اعتباره حالة إيجابية على عكس ما كان يتوقع ان يكون سبب في التفرقة والضعف حتى استطاع تجنيب بلاده الازمات السياسية العاصفة التي مرت بها المنطقة[٦٣] .

هكذا عملت الحكومة في عهد نجيب عبد الرزاق الذي اتبع سياسة شبه محايدة ومسالمة حتى مع المعارضة التي اتبع معها أسلوب التهدئة وعدم منحها فرصة استثارة الشعب الماليزي في القضايا الداخلية والخارجية المختلفة، إذ اكد مراراً على ضرورة التعايش السلمي والحوار المجتمعي، لا سيما مع المظاهرات التي خرجت في العام ٢٠١٢[٦٤] .

وبذلك فإن الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ العام١٩٩٥ حتى عام٢٠١٥، عملت على مرتكزات عدة منها: المحافظة على النظام الديمقراطي وعدم تبديله بآخر غير مستقر او نظام دكتاتوري او عسكري او استبدادي، والاستمرار في عملية التغيير السلمي للسلطات، وكذلك حرص تلك الحكومات المتعاقبة على عملية السلام مع دول الجوار وعدم اثارة المشاكل معهم لأسباب تاريخية أو سياسية أو اقتصادية، والعمل على إيجاد روح التعامل والتعاون أي اتباع مبدأ **(السلام في الداخل والسلام وفي الخارج)** [٦٥].

ثالثاً : العلاقات الخارجية الإقليمية والدولية ١٩٩٥-٢٠١٥: –

تميزت مدة ما بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، بظهور نظام عالمي جديد وهو نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، لذا فقد شهدت الخريطة الجيوسياسية لديناميكيات التفاعلات السياسية العالمية تطوراً في العلاقات الخارجية الدولية على المصالح الحيوية بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة" **Les Pouvoirs Emergentes** " والتي تعد دول جنوب شرق اسيا ودولة ماليزيا أحد تلك القوى [٦٦].

لا سيما وان منطقة جنوب شرق اسيا ومنها ماليزيا تحتل مركزاً محورياً في الجيواستراتيجيات الدولية المتنافسة ومنها الولايات المتحدة الامريكية، ويعود ذلك لأسباب عدة منها الموقع الجغرافي، واحتضانها مضيق ملقا الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادئ، كذلك انها تمثل حلقة وصل بين قارة آسيا واقينوسيا، فضلاً عن التغييرات التي حصلت في ميزان القوى الإقليمي

والدولي، وزيادة أهمية تلك المنطقة على اثر تداعيات احداث الحادي عشر من أيلول عام٢٠٠١ في الولايات المتحدة الامريكية، وما خلفته من نتائج تمثلت بالحرب على الارهاب[٦٧] .

الجدير بالملاحظة ان هنالك دولاً كبرى أخرى دخلت على خط المواجهة في تحديد العلاقات مع دول شرق آسيا ومنها الصين، التي سعت الى استغلال العلاقات السياسية المهمة التي جمعتها مع تلك الدول، فعملت في الوقت نفسه على محاولة محاصرة الهند من جهة[٦٨]، واستثارة العواطف المعادية للغرب من جهة اخرى، لا سيما بما يتعلق بمسألة القيم الغربية وحقوق الانسان، وقد تمثلت تلك العلاقة بسياسة بعض الدول لاسيما ماليزيا وسنغافورة وميانمار، فـ ماليزيا وعلى لسان رئيس وزراءها **مهاتير محمد** وجدت في الصين حليفاً كبيراً في مواجهة التدخل الغربي، لا سيما بما يتعلق بتطوير منتدى آسيان الإقليمي، وايضاً اهتمامه بالمنتدى الاقتصادي لشرق آسيا **(EAEC)** ومنع دول عبر المحيط الهادئ من الانضمام اليه[٦٩] .

يبدو ان تلك السياسة قد جعلت من الولايات المتحدة الامريكية تأخذ منحى آخر عن طريق محاولة إقامة شراكة استراتيجية مع ماليزيا، وهذا يعني ان الولايات المتحدة ستحكم الطوق حول القوات البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، وبالتالي تجعل من المحيط الهندي يشكل منطقة مواجهة جيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، وهذا ما زاد من حدة التوتر في بحر الصين الجنوبي، واثارة الخلاف على ملكية عدد من الجزر والمناطق البحرية بين كل من ماليزيا وتايوان[٧٠] .

تركزت جُل مطالبات ماليزيا في منطقة بحر الصين الجنوبي بـ (١٢) جزيرة، (٦) منها تسيطر عليها القوات الماليزية فعلاً، وتعتمد في مطالباتها على الجرف القاري الذي حددته اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار في عام١٩٨٢، ثم أعادت ماليزيا تأكيدها على هذا الامر في قانونها للجرف القاري عام١٩٩٦، والجدير بالذكر ان ماليزيا وعلى الرغم من انها تعد من ضمن الدول المتنازعة، إلا أن خلافها مع الصين أقل حدة مقارنة بدول أخرى مثل فيتنام، والفلبين، ويعود ذلك الى أن الجزر التي تطالب بها ماليزيا مأهولة من لدن الاقليات الصينية وتحتوي على استثمارات صينية كبيرة[٧١] .

تجدر الإشارة الى انهُ طوال السنين الأخيرة لم تشهد العلاقات الماليزية – الصينية أي توتر، اذ إن الأولى تتجنب المواجهة في أي موقف يتعلق بنزاع بحر الصين الجنوبي، لذا لا يوجد أي صراع حقيقي بين البلدين، بل تعد ماليزيا اكبر شريك للصين في رابطة الآسيان منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قبل ٤٠ عاماً، ثم استمر التعاون بينهما في مختلف الاتجاهات، لاسيما وان ماليزيا تحتفظ بنقطة استراتيجية في مضيق ملقا وهي نقطة هامة

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ومحورية في(طريق الحرير البحري)، فيؤدي الميناء دور مهم في خطة الصين الجديدة في القرن الحادي والعشرين في مبادرة طريق الحرير البحري، اذ اعلن وزير النقل الماليزي ان وزارته ستحدد بعض الموانئ في ماليزيا لتكون جزءاً من طريق الحرير البحري[٧٢] .

يمكن القول ان الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الذي شهدته منطقة جنوب شرق آسيا بصورة عامة وماليزيا بصورة خاصة في السنين الأولى من القرن الحادي والعشرين انعكس على العلاقات الخارجية، حتى ان دول المنطقة وماليزيا بدأت تطالب بتخفيض عدد القوات والقواعد العسكرية الامريكية هناك، وهذا ما يتيح لدول كبرى أخرى ان تعمل هناك بحرية دون تقييد، وكانت بالفعل قد ظهرت اصوات رافضة للوجود الأمريكي، على سبيل المثال فقد اعترضت ماليزيا عام ٢٠٠٤ على محاولة تمركز قوات أمريكية في مضيق ملقا، وهذا الرفض لخصهُ بإيجاز رئيس الوزراء الماليزي **عبدالله احمد بدوي** قائلاً "**أعتقد اننا نستطيع الاعتناء بمنطقتنا**"[٧٣]، وتكرر الامر كذلك في عام ٢٠٠٥ عندما رفضت ماليزيا على لسان نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الماليزي **نجيب عبد الرزاق** وجود أي قوات اجنبية في مضيق ملقا، اذ أشار وزير الدفاع ان حماية المضيق مسؤولية الدول الساحلية المطلة عليهِ، وعندما تم عرض هذا الامر في اجتماع الآسيان صوت بالموافقة على هذا المقترح اغلب الدول الاعضاء[٧٤] .

على ما يبدو ان دول جنوب شرق اسيا ومنها ماليزيا أخذت في السنين الأولى من القرن الحادي والعشرين تتوجه لإقامة علاقات شراكة مع الصين، لاسيما ماليزيا التي وجدت في الصين التنمية شبه المستدامة، مع عدم وجود ردة فعل معارضة قوية من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية، لذا فقد اخذت الدول الشرق آسيوية تتجه نحو عملية التقارب الصيني، وهذا ما اعرب عنهُ احد المسؤولين في وزارة الخارجية الماليزية بقوله " **ليس لدينا نهج أيديولوجي تجاه الصين، بل مجرد نهج علمي وواقعي في المعاملات مع الصين التي تحتاج الى أصدقاء، ونحن في وضع يسمح لنا بأن نكون أصدقاء" ثم أضاف قائلاً " ماهي التكاليف بالنسبة لنا للتقرب من الصين؟ ماذا يمكن ان تفعل أمريكا حيال ذلك؟** "، وقال مسؤول آخر في وزارة الخارجية الماليزية" **الإجابة على سؤال ما سبب ميل آسيان وماليزيا نحو الصين، والجواب بسيط وهو المال فالمحادثات بيننا حول المال بسبب ان الصين تقدم استثمارات ضخمة**"[٧٥].

الا ان تلك السياسة قد أثارت حفيظة الولايات المتحدة الامريكية فيما بعد مما جعلها تتجه الى عقد اتفاقيات استراتيجية في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ بلغ عددها (١٩) اتفاقية دفاع مشترك بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الآسيوية وماليزيا، وبين الدول الجنوب شرق آسيوية نفسها[٧٦].

بالتالي فقد أثرت هذه الاتفاقيات على طبيعة العلاقة بين الصين من جهة ودول جنوب شرق آسيا وماليزيا من جهة أخرى، ثم قيام الصين منذ العام ٢٠١٠ بتسييرها دوريات في جزر سبراتلي(SPRATLY) المتنازع عليها، وارتفعت حدة التوتر اكثر عندما بدأت الصين باستخدام مزيج من سفن المراقبة البحرية، وسفن مسح المحيطات، والسفن البحرية العرضية، ومؤخرا حركة حفارات النفط في الجزر والمياه التي تطالب بها ماليزيا، ومما زاد الطين بلة هو التصادم الذي حصل في عام ٢٠١٣ بين سفينة حربية صينية كانت جزء من حاملة الطائرات ليا ونينغ (LIAONING) مع الطراد الأمريكي (USS COWPENS) في المياه الدولية لبحر الصين الجنوبي القريب من ماليزيا، وكذلك قيام الصين في شهر آيار من عام ٢٠١٤ بنقل منصة النفط (HYSY-981) الى المياه بالقرب من جزر باراسيل(PARACEL) المتنازع عليها، وسعيها في العام نفسه الى عملية بناء البنى التحتية في جزر سبراتلي، وهذا ما رفضته الولايات المتحدة الحليفة لدول جنوب شرق آسيا لأنهُ يهدد مصالحها[٧٧] .

بالتوافق مع خطة الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تمركزها في منطقة جنوب شرق آسيا، وتخوف دول تلك المنطقة من التوسع الصيني، شاركت العديد من دول المنطقة ومنها ماليزيا في مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة، وزيادة التدريب العسكري والتعاون والجاهزية (CARAT) مع ماليزيا، لغرض الوقوف بوجه الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٧٨] .

كما دفعت هذه التطورات الولايات المتحدة الامريكية الى عقد اتفاقيات استراتيجية جديدة في العام ٢٠١٥، مع عدد من دول جنوب شرق اسيا ومنها ماليزيا التي عقدت معها الولايات المتحدة الامريكية " اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية " في أوائل شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٥، وهي اتفاقية تجارة حرة متعددة الأطراف، ويذهب الكثير من المراقبين الى ان تلك الاتفاقية تقف وراءها بواعث سياسية، الغرض منها تطويق الاستراتيجية الصينية التوسعية في منطقة جنوب شرق اسيا وماليزيا[٧٩] .

اما العلاقة مع الدول العربية والإسلامية فقد اتسمت سياسة ماليزيا بحكوماتها المتعاقبة بالود تارة وبالوقوف الى جانب تلك الدول تارةً أخرى، إذ حرصت الحكومات الثلاث للحفاظ على الهوية الإسلامية في مواقفها في العلاقات الدولية[٨٠]، لا سيما بما يتعلق بالقضية الفلسطينية والتي كانت ماليزيا تقف الى جانبها، وقد دعيت من قبل مجلس الامن في جلسته المرقمة (٦٤٧٠) المنعقدة في التاسع عشر من كانون الثاني لسنة٢٠١١، لمناقشة أمور الشرق الأوسط ولاسيما القضية الفلسطينية، وقد وقفت فيها ماليزيا الى جانب الشعب الفلسطيني[٨١] .

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

على اية حال يمكن القول ان الأوضاع السياسية في دولة الاتحاد الماليزي كانت تتميز بالاستقرار نوعاً ما لا سيما في عهد مهاتير محمد الذي تعد دورته في السلطة هي اكبر مدة يتولاها رئيس وزراء في دول جنوب شرق آسيا هذا من جهة، ومن جهة ثانية يبدو ان الائتلاف الحاكم الذي سيطر على سدة الحكم قد اتخذ لنفسه موقع الصدارة في تسنم السلطة وإدارة أمور الدولة وبالتالي رسم منهجها السياسي سواء في الشؤون الداخلية منها ام الخارجية .

المبحث الثالث

(التطورات الاجتماعية والاقتصادية في ماليزيا ١٩٩٥-٢٠١٥)

أولاً: التنمية المجتمعية والثقافية: –

كانت من اولى الفئات التي منحتها الحكومات الماليزية اهتمامها هي القوى العاملة، فقد تطورت القوى العاملة الماهرة في ماليزيا، اذ انها بلغت ما يقرب(٧،٨٩٣) الاف عامل سنة ١٩٩٥، ثم استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى(١٠،٤١٣) ألاف عامل سنة ٢٠٠٥ ، وأصبحت(١١،٠٧٧) ألف عامل سنة ٢٠١٠، و(١١،٦٢٩) ألاف عامل سنة ٢٠١١، نتيجة التطوير والتحديث التقاني من جانب، وتنمية رأس المال البشري، وتحسين هيكل المهارات لدى قوة العمل الماليزية من جانب أخر، واستخدام هذه المهارات في الصناعات الماليزية لذلك ارتفعت القوى العاملة في الصناعات الرأسمالية وتحولت من قوى عاملة زراعية إلى صناعية[٨٢] .

ثم اعتمدت الدولة على سياسة رؤية وطنية(**National Visionpolicy**)، سارت فيها وفق خطة عشرية انقسمت الى خطتين خمسيتين، وقد تابعت الخطوط العامة للتنمية في سابقاتها، ولكنها أولت اهتماماً اكبر في كيفية التعامل مع العولمة والزيادة المتسارعة في النمو الاقتصادي الذي اجتاح دولاً كثيرة من العالم، و من ثم العمل على ايجاد خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد، وتضمن لماليزيا استمرار تطورها المجتمعي والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي والوصول به الى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي والثقافة العلمية، كما تميزت ماليزيا بمقاربتها المرتكزة على الموارد البشرية بهدف التنمية الوطنية اذ انها تعد رأس مالها البشري هو النواة في اقتصادها المعرفي، وهي بذلك خاضت مسيرة شاقة وناجحة لإصلاح سياستها التربوية والثقافية في القطاعين العام والخاص منذ منتصف التسعينيات الى يومنا هذا، واكثر من خمس ميزانيتها السنوية لقطاع التربية والتعليم وتطوير مواردها البشرية، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شملت القيم الاخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي[٨٣]، إذ استندت الثقافة الوطنية الماليزية على ثلاث مبادئ هي: ١– يجب ان تكون الثقافة مستندة على الثقافة الملاوية الاصلية. ٢– هناك عناصر

من ثقافات أخرى قد تقبل جزء من الثقافة الملاوية. ٣- يعد الإسلام مكون مهم في صلب الثقافة الوطنية[٨٤] .

وما يتعلق بالنقطة الثالثة آنفاً فمن المستحسن ذكر موقف مر بهِ رئيس الوزراء مهاتير محمد، عندما كان حاضراً في احدى الاجتماعات وقد القى خطاباً تكلم فيه عن الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية وعن التعليم والتطوير والحداثة، وعن كيفية بناء الانسان وتنشأته نشأة صالحة، وفي نهاية الخطاب سألهُ أحد الحاضرين " **وماذا عن الإسلام والدين؟**" فأجابه مهاتير " **عن الإسلام كنت اتحدث** " أي ان الطبيعة الصالحة في بناء فكر الفرد والانسان وتثقيفه ورسم طريقه الصحيح هو ما يريده الدين الاسلامي نفسه[٨٥] .

ثانياً: التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية: –

تمتعت المنطقة التي تقع فيها ماليزيا بأهميتها الكبيرة من الناحية الاستراتيجية والجيبوليتيكية، مما اعطى لماليزيا بعداً في الأهمية الاقتصادية وبالتالي ساعدها على احداث نهضة اقتصادية وتنموية رائدة في هذا الجانب، لا سيما وان الاخيرة هي احدى البلدان التي يمتد خلالها مضيق ملقا الذي يعد أحد اهم الممرات في الشحن والطرق التجارية ازدحاماً في العالم، إذ ينقل عبره ما يقرب من (٥٠ الف) سفينة تجارية، أي ما يعادل (٤٠%) من تجارة البضائع العالمية، و(٢٥%) من اجمالي شحنات النفط العالمية ايضاً، وبذلك فقد أصبحت من البلدان ذات النمو الاقتصادي السريع[٨٦] .

تعد التجربة الماليزية في عملية التنمية الاقتصادية واحدة من اكبر التجارب العالمية الرائدة في المجال الاقتصادي، فقد اعتمدت ماليزيا بالدرجة الأساس على بناء الذات للمواطن الماليزي، وحققت إنجازات كبيرة بعد ان كانت من افقر الدول في العالم، اذ انها لم تعتمد على توجيهات وتعليمات المؤسسات الدولية على اختلافها، بل فضلت ان تتبع الخطط الناجحة ذاتها التي اعتمدتها الدول الإقليمية المتطورة، ووفقاً لتقديرات عام ٢٠١٠ فقد تضاعف دخل ماليزيا الى(٧ او ٨) اضعاف أمثال الدخل في دولة غانا على سبيل المثال، أو خمسة اضعاف الدخل في دولة هندوراس، وبذلك فقد اخذت تحتل الآن مرتبة عليا من مجموعة الدول التي حققت طفرة اقتصادية على مستوى العالم[٨٧] .

ففي بداية التسعينيات، وعندما بدأت دول رابطة الآسيان تعطي اهتمام كبير لتحرير التجارة، ساهم ذلك في تطوير التجارة البينية، حيث تراوحت حصة الصادرات البينية من(١٨%) الى(٢١%) في المدة من عام ١٩٩٠ حتى نهاية التسعينيات، أما بالنسبة للواردات فتراوحت بنفس النسبة وللمدة نفسها، فكانت حصة سنغافورة من الصادرات لعام ٢٠٠٠ قد بلغت ما

يقرب(٣٧%)، اما ماليزيا فقد بلغت(٢٢%)، أما بالنسبة للواردات فبلغت نسبة(٤٣ %) في سنغافورة و(٢١ %) لماليزيا، ويعود هذا الارتفاع في النسب إلى إتباع سياسة التوسع في التصدير [٨٨] .

سيطرت في مدة التسعينيات استراتيجية الصناعات التقاني المتقدم، ليكون الاقتصاد الماليزي قادراً على التنافس في الاسواق العالمية، والتوجه نحو الصناعات والنشاطات العالمية، ثم زاد اهتمام الحكومة بالقطاعات الاقتصادية، فضلاً عن أنشطة البحث والتطوير، فزادت الاستثمارات نحو مشروع النشاط التصديري محققة في الوقت نفسه نوعاً من التقدم التقني، فقد بلغت قيمة ناتج القطاع الصناعي وحده دون باقي القطاعات (٣٦،٨) بليون دولار وبنسبة مساهمة قدرها (٤١%) من الناتج الكلي لسنة ١٩٩٥، ثم انخفضت بعدها الى(٣١،٧) بليون دولار وبنسبة مساهمة(٤٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لانخفاض قيمة العملة الماليزية(الرينجيت) بسبب تداعيات الازمة الاقتصادية[٨٩] .

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية ١٩٩٧–١٩٩٨: –

في عام ١٩٩٧ تعرضت دول جنوب شرق آسيا الى ازمة مالية، وكانت ماليزيا احدى تلك الدول، ادى الانخفاض في اسعار صرف العملات واسعار الاسهم والسندات في هذه البلدان الى عدم فاعلية ثرواتها واحتياطاتها من العملات الأجنبية التي تم ضخها في الاسواق كمحاولة من السلطات النقدية لرفع قيمه عملاتها الوطنية وكذلك اسعار الاسهم الآسيوية، اذ فقدت ماليزيا (٢٠) مليار دولار من احتياطاتها الدولية، وهذا المبلغ كان يشكل رأس مال الصندوق الحكومي، فأعلن رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد عن مشروع شراء الاسهم الماليزية لمنع انهيار اسعارها وحمايتها من المضاربة، الأمر الذي زاد من تراجع أسعار الاسهم وهروب رؤوس الأموال الى الخارج ولم تجد نفعا سياسة التعويم للعملات الوطنية التي تحولت اليها معظم البلدان المأزومة، على امل ان تنخفض حدة المضاربات حولها بل ادت الى مزيد من الانخفاض والتراجع للعملات وللأسهم والسندات وتفاقمت أزمة العملات بسبب نقص السيولة وعجز البنوك المركزية في هذه البلدان عن مواجهة المشكلة التي كانت سبباً في تقليص ثروات بلدان الازمة مجتمعه بنحو(٦٠%)[٩٠].

انخفضت أسعار صرف العملة في ماليزيا كرقم قياسي من(١٠٠%) في الربع الأول من عام ١٩٩٦، الى(٩٢%) في الربع الثالث من العام ١٩٩٧، وفي تكملة لعملية انهيار أسعار الصرف، على أثر تجدد حالة التشاؤم الاقتصادي، شهدت الأسواق المالية لبلدان جنوب شرق آسيا انهياراً كبيراً منذ ما اطلق عليهِ يوم (الخميس الأسود) في الثاني والعشرين من تشرين الأول

١٩٩٧، ثم انخفضت قيمة الموجودات المالية للجهاز المصرفي في ماليزيا، وبالتالي هجوم المودعين على سحب أموالهم بعد فقدان الثقة بالجهاز المصرفي، كما أدى انفجار الفقاعة المالية (تدهور قيمة الأصول المالية) إلى خسائر مالية كبيرة للبنوك والشركات والمؤسسات المالية التي كانت معظم موجوداتها ومتطلباتها على شكل أصول مالية، الأمر الذي أدى إلى إصابة البنوك والمؤسسات المصرفية والمالية بأزمة سيولة وارتفاع دين تلك المؤسسات، إذ ارتفع الدين الخارجي في ماليزيا كرقم قياسي من(١٠٠%) في عام ١٩٩٦، الى(١٢٣%) في العام ١٩٩٧، فكانت خسائرها كبيرة على اقتصاد البلاد، وعميقة في آثارها العامة الاقتصادية والنقدية والاجتماعية، فضلاً عن استمرارها لأكثر من عام، أي إلى نهاية العام ١٩٩٨[٩١] .

نتيجة لذلك تعرضت البلاد الى موجة من الاحتجاجات والمظاهرات نزلت الى المدن، مطالبة باتخاذ خطوات عاجلة للتخلص من الآثار المترتبة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي[٩٢]، مما تطلبت الحاجة إلى أن تستعين ماليزيا بدول أخرى، ومنها اليابان التي عملت على تغطية قسم كبير من أزمات الدول وبخاصة النمور الاسيوية التي فقدت ما بين (٢٥–٤٠) بالمئة من سعر صرف عملتها الوطنية بالمقارنة مع العملات العالمية الأخرى في العام نفسه، لذا قامت اليابان بتقديم (٤٤) بليون دولار كمساعدة للدول المتضررة منذ بداية الأزمة حتى تشرين الثاني من عام ١٩٩٨، لتتبعها مبادرة جديدة قدرت قيمتها بـ(٥) مليارات دولار للدول المتضررة من بلدان آسيا القريبة من اليابان ومنها ماليزيا[٩٣] .

لم تخضع السياسة الاقتصادية في ماليزيا الى تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ كانت تلك الأزمة بمثابة تحدٍ للاقتصاد الماليزي، فقد عالجت الأزمة من خلال إقامة مجلس وطني للنشاط الاقتصادي(**C–A–I–N**)، كانت لجنته التنفيذية تجتمع يومياً على مدى مدة الأزمة، اذ اهتمت اللجنة بعمليات شركة داناهارتا(**danaharta**) لإدارة الأصول، وشركة دانامودال(**dhanamudal**) لإعادة رسملة البنوك فضلاً عن لجنة لديون الشركات وإعادة الهيكلة لـ(**C – D – R – C**)، التي أنشئت لمعالجة مشاكل الديون المعدومة[٩٤]، وتميز في تلك المدة دور رئيس الوزراء مهاتير محمد (رائد التنمية الماليزية)، الذي عمل وفق خطة الفكر التنموي المحفز لقيادة ماليزيا وخروجها من الأزمة، ولتكون دولة صناعية متميزة على المستوى الإقليمي والدولي[٩٥]، حتى أصبحت تحتل المراتب الأولى في نسب الصادرات والواردات في دول جنوب شرق آسيا، فضلاً عن تنويع مصادر دخلها القومي في الزراعة وصناعة المعادن والصناعات الكهربائية والالكترونية والنفط والسياحة، وبفضل التخطيط الممنهج والسياسة

الاقتصادية التي اعتمدت على كفاءات وطنية ماليزية استطاعت البلاد الخروج من تلك الازمة الاقتصادية الخانقة[٩٦] .

على الرغم من الانعكاسات السلبية للازمة المصرفية على اقتصاد ماليزيا إلا أنهُ بنهاية الأزمة عام ١٩٩٨، فتحت النافذة أمام هذه البلاد لتشخيص حالات الضعف في تجربتها التنموية فعملت على تجاوزها، من خلال مواكبة التغيرات على الساحة الدولية والاهتمام بمسيرة النمو والعدالة الاجتماعية، ومن خلال ذلك يمكن وضع استشراف مستقبلي وذلك بـ: دعم الديمقراطية كأساس لنجاح المشروع الاقتصادي لهذه البلدان، وتطوير الأسواق المالية المحلية وتعزيز قوتها[٩٧] .

رابعاً: النهضة الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا حتى عام ٢٠١٥: –

اتجهت ماليزيا بعد خروجها من الازمة نحو التنمية الاقتصادية وفق سياسة اقتصادية موجهة، ففي العام ١٩٩٩ التحقت ماليزيا اقتصادياً في ركب مجموعة الآسيان في النهضة الاقتصادية، بتعاملها مع الدول المتطورة، على سبيل المثال فقد بلغت الصادرات اليابانية الى مجموعة الآسيان في عام ١٩٩٦ (١٣،٠٥٣) مليار دولار، لكنها قياساً بالعام ١٩٩٩ ارتفعت الى (٢٣،١٥٢)، اما واردات اليابان من دول الآسيان فقد ارتفعت ايضاً في المدة نفسها الى (١٤،٧٨٤) مليار دولار، وبفضل هذا التعاون الاقتصادي والامدادات بالخبرات وسياسات التنمية باتت ماليزيا وبعض الدول الأخرى تسمى بـ (النمور الاسيوية) كنيةً لقوتها الاقتصادية، وتنضم ماليزيا الى مجموعة بلدان جنوب شرقي آسيا المسماة بالجيل الثاني للبلدان حديثة التصنيع وهي اربعة (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند)[٩٨] .

لم يقتصر التعاون مع دولة اليابان فحسب بل كان هنالك تعاون مع دول أخرى مثل الهند الجارة القريبة لمنطقة جنوب شرق اسيا، اذ قام رئيس الوزراء الهندي " فاجاباي" بزيارة في عام ٢٠٠٠ الى كولالمبور وتم عقد قمة ثنائية لغرض التباحث حول العلاقات والتعاون الاقتصادي، وتعزيز موقع العلاقة التي تربط دول المنطقة بالهند[٩٩]، لا سيما وان ماليزيا تمتاز بوجود بعض الموارد الطبيعة فيها، ومنها الزراعية التي ساهمت بما بقرب من ١٦% من الناتج الإجمالي حيث بلغت نسبة نموها (٢،١%) عام ٢٠٠٠، و (٣%) في عام ٢٠٠٥[١٠٠]، كذلك تقوم البلاد بإنتاج المطاط وزيت النخيل إذ تنتج(٧٥%) من الإنتاج العالمي من زيت النخيل، وبما يخص جانب التعدين تقوم ماليزيا بإنتاج النفط والغاز، حتى انهُ في عام ٢٠٠٤ صنفت ماليزيا في الترتيب الرابع والعشرين من حيث احتياطات النفط والغاز، ومن المعادن المهمة الأخرى هو القصدير إذ تمثل ماليزيا أكبر منتج للقصدير في العالم، وتنتج أيضاً الحديد الخام والبوكسايت والذهب، كما

تنتج النحاس والفحم الحجري والمعادن الصناعية مثل الكاولين والسيليكا والحجر الجيري والفوسفات وغيرها[١٠١] .

اما التجارة مع الولايات المتحدة الامريكية فتعد الأخيرة هي الشريك الأكبر لماليزيا فقد بلغت التجارة معها في عام ٢٠٠٥ ما يقرب (٢٧،٨) بليون دولار أي بنسبة مساهمة قدرها (٢٠%) من الصادرات الماليزية الاجمالية، وفي عام ٢٠١٠ بلغت (٢٤،٣) بليون دولار أي بنسبة مساهمة (١٣%)، ثم عاودت الارتفاع الى (٢٤،٨) بليون دولار أي بنسبة مساهمة (١٣%) في عام ٢٠١١[١٠٢].

لقد شكل التعاون الاقتصادي الدولي سمة بارزة في النهضة الاقتصادية الماليزية، فقد دعا رجال الاقتصاد والمسؤولين الماليزيين الى هذا النهج وشجعوا عليهِ من خلال دعواتهم المتكررة لإشراك البلدان الناهضة في حركات التنمية الاقتصادية، ومنهم رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، الذي قال في احدى المناسبات " **كل ثروات هذه الأرض التي لم يطالب بها أحد هي تراث مشترك للبشرية وبالتالي تخضع للسيطرة السياسية للعالم الثالث**"[١٠٣].

ومن الداخل الماليزي فقد اعتمدت الدولة الماليزية على سياسة الرؤية الاستراتيجية ٢٠٢٠(**Strategic Vision Policy 2020**)[١٠٤] التي اطلقها مهاتير محمد، عن طريق تطبيق مبادئها بحذافيرها، من خلال خطة استراتيجية متكاملة وشاملة تشمل أهدافها التنموية الدولة والمجتمع معاً[١٠٥]، فكان للجانب الاجتماعي اهتمام خاص، ففي المجال الصحي أدخلت الحكومة برامج شاملة ومتطورة للتأمين لترشيد تمويل الرعاية الصحية لاحتواء التكاليف، و شهدت تلك البلاد تقدماً في نوعية الخدمات الصحية المقدمة في المرافق العامة والخاصة، فانخفض معدل الوفيات، وازداد عدد الاطباء، اما فيما يخص خدمات الرعاية الاجتماعية، فإن نظام الرعاية والمعاشات في آسيا يمكن تمييزه، بتغطية معظم السكان في ماليزيا[١٠٦] .

اما ما تعلق بالتعليم فكان لهُ التوجه الأبرز لنشاطات الحكومات المتعاقبة، وذلك لجعلهُ قطاعاً انتاجياً خلاقاً لأجيال كثيرة تأخذ دورها في الحياة وتسعى لاستكمال مخططها الاستراتيجي والاقتصادي، فجعلت ماليزيا عمليه تمويل التعليم تتولاه الحكومة الفيدرالية وتكون هي المسؤولة عنهُ اذ حرصت تلك الحكومة على تقديم خدمات التعليم الأساسية مجاناً وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ليصل في المتوسط الى (٢٠،٤%) سنوياً من الميزانية العامة للدولة، وقد انفقت الحكومة الماليزية هذه المبالغ على انشاء المدارس العلمية والمدارس الفنية الجديدة ومختبرات العلوم والكمبيوتر ومنح القروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج ماليزيا، وما يلاحظ على مصروفات وزارة التربية انها قد خصصت (٨٢،٥%) كمصروفات جارية

و(١٧،٥%) لنفقات التطوير، وبعد هذا الدعم لقطاع لتعليم وصل عدد المتعلمين في عام ٢٠٠٠ الى (٩٣،٨%) من اجمالي السكان، وهي نسبة عالية في العالم وان (٩٩%) من اجمالي الاطفال الذين بلغوا العاشرة من اعمارهم قد قيدت اسمائهم في المدارس وان (٩٢%) من طلاب المدارس الابتدائية قد انتقلوا الى المرحلة الثانوية وهذا يعني ان نسب التسرب او الفاقد التعليمي في ماليزيا قليل جداً مقارنة مع الدول الاخرى[١٠٧].

هذا بطبيعة الحال انعكس على المجتمع عامة، إذ تشير تقديرات عام ٢٠٠٧ الى أن عدد سكان ماليزيا بلغ (٢٧،٢) مليون نسمة، بعد أن كان (١٨،١) مليون نسمة عام ١٩٩٠ بمعدل نمو (٥،٢%)، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧ (١٩٣،٩١٦٦) مليار دولار، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (٧،١) الف دولار للعام نفسه [١٠٨].

كان للتحسن الاقتصادي الذي حصل في ماليزيا آثاراً اجتماعية اخرى، منها هجرة اعداد كبيرة من دول الجوار الآسيوية الى ماليزيا اما على شكل لاجئين او مهاجرين، وعلى الرغم من ان تلك المشكلة تعود جذورها الى مرحلة السبعينيات والثمانينيات لا سيما ابان الحرب الامريكية – الفيتنامية والحروب الاخرى[١٠٩]، الا ان الهجرة قد زادت في العقود التالية وكانت نتيجة طبيعية بسبب ما عانته تلك البلدان من اضطرابات سواء كانت امنية مثل العنف المدني او اضطرابات اقتصادية[١١٠]، لقد تسببت مشكلة المهاجرين بانعكاسات سلبية على الدولة المضيفة لهم من الناحية الاقتصادية والأمنية أيضاً، وذلك من خلال وجوب تخصيص موارد إضافية، ووضع الخطط لمعالجة تلك الازمات التي تعد من الازمات الكبيرة التي واجهتها ماليزيا[١١١]، فضلاً عما تسببه هذه المشكلة من توتر في العلاقات بين الدول، مثلما حدث بين ماليزيا واندونيسيا، وذلك بعدما هاجرت اعداد كبيرة من الدولة الثانية الى الأولى، على الرغم من التقارب العرقي والديني بين البلدين والقواسم اللغوية المشتركة والموقع الجغرافي في أرخبيل الملايو[١١٢] .

بات العمال الأجانب يشكلون خمس العدد الإجمالي للقوى العاملة، إذ كشفت السجلات الرسمية المعلنة أن السلطات الماليزية اتخذت سياسة صارمة مع المهاجرين الذين بلغت اعدادهم بالآلاف خلال المدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨، وكثيراً ما كان ذلك التشدد تجاه المهاجرين بسبب ارتكاب مخالفات لقانون الهجرة، إلى جانب العمال الذين لا يحملون وثائق سفر، او يقوم أصحاب العمل بحجز جوازات سفرهم، وهذا ما يعرضهم للمسائلة القانونية، إذ كانوا يحرمون من اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة في حالاتهم والحماية لهم [١١٣].

على هذا الاساس وبسبب الفارق المعيشي شهد عام ٢٠٠٩ هجرة اعداد كبيرة من بلدان الفلبين، والنيبال، وإندونيسيا، وبنغلاديش، سعيا وراء الرزق الى بلدان أخرى، كانت ماليزيا احدى الدول

التي قصدها المهاجرين، إذ انها أصبحت وجهة للمهاجرين بسبب الفارق الكبير والتحسن المعيشي فيها مقارنة مع دول جنوب شرق اسيا الاخرى [١١٤].

مهما يكن من أمر فقد ساعد التطور الاقتصادي المتسارع للماليزيين على زيادة دخلهم القومي وبالتالي انعكس على دخل الفرد، حتى وصل تطور الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ الى (٣٨١) بليون دولار بمعدل نمو (٧،٢%) سنوياً، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٤٨٠٠) دولار سنوياً، وانخفض معدل البطالة ليصل الى (٥%) في العام نفسه [١١٥].

تماشياً مع ما تم ذكره فقد أخذت وتيرت التقدم الاقتصادي في ماليزيا تتجه نحو النمو السريع وفق خطط تنموية اقتصادية محكمة وفعالة، حتى ان الاقتصاد الماليزي قد سجل في المدة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ أعلى نسبة معدل في النمو، كما تحسنت التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وزاد صافي الصادرات، لاسيما بعد انتعاش اقتصاديات الدول من شركائها التجاريين مثل الولايات المتحدة الامريكية، الذي انعكس بالتالي على تسريع الطلب على صادرات ماليزيا الصناعية مثل المنتجات الكهربائية والالكترونية [١١٦].

الجدير بالذكر انه على الرغم من انخفاض أسعار النفط فقد بقي معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا ثابتاً نسبياً، فقد وصلت قيمة الصادرات الماليزية في عام ٢٠١٤ إلى (٢٣٤،١) مليار دولار، وبقي معدل البطالة رغم تدني اسعار النفط منخفضاً عند (٣،١ %)، إذ ركزت ميزانية ٢٠١٦ على الشمولية ولاسيما فيما يتعلق بالإسكان ميسور التكلفة والمساعدات الاخرى ولاسيما المساعدات المالية للمحتاجين، إذ اعتمدت ماليزيا على الاستثمارات الاجنبية للنهوض باقتصادها حيث شكلت نمواً بنسبة (٥٣%) في الاستثمارات الاجنبية – بحسب ما ورد في تقرير مؤتمر الأونكتاد(**UNCTAD Conference**) – وهي بذلك تمثل اعلى نسبة زيادة في منطقة جنوب شرق آسيا، وان الاستثمارات الاجنبية فيها شكلت ما يقرب من(٧٣%) من اجمالي الاستثمارات الوطنية، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي لها (٨٥٨،٩٥) مليار دولار ونصيب الفرد الماليزي من هذا الناتج بلغ (٦٢،٢١١،١٩) دولار لعام ٢٠١٥[١١٧]، وبحلول شهر شباط ٢٠١٥ أصبحت ماليزيا احد الأعضاء المؤسسين للبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (**AIIB**)، وهذا بطبيعة الحال انعكس ايجاباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دولة الاتحاد الماليزي[١١٨].

على اية حال يمكن القول ان الدولة الماليزية في المدة من عام ١٩٩٥ حتى حلول الازمة الاقتصادية فيها عام ١٩٩٧ ووصولاً الى عام ٢٠١٥، استطاعت ان تسارع الخطى نحو طريق

التنمية المستدامة وفق خطط وبرامج تنموية فاعلة وممنهجة تظافرت فيها الجهود من رجالها الاختصاص في السياسة والاقتصاد، إذ انها اتخذت خطوات جادة وحقيقية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ووضعت الحلول المناسبة للعقبات التي واجهتها طوال تلك المدة، وبالتالي فهي قد اتخذت منهجاً سارت عليه باتجاه بلوغ مرحلة الدولة المتطورة، وان تصبح بالتالي دولة ذات قاعدة اقتصادية قوية يشار لها بالبنان، حتى أصبحت تصنف على انها من اقوى اقتصاديات الدول في العالم .

الخاتمة والتوصيات: –

يعد النظام الماليزي بجوانبه(السياسية والاقتصادية والاجتماعية) انموذجاً رائداً، استطاع ان يتخذ منهجاً استوعب من خلاله التعددية والاختلافات العرقية والدينية التي تمتعت بها ماليزيا، واستطاع كذلك ان يقدم انموذجاً يحتذى به لما حققه من قفزات نوعية سارت على خطاها الدولة منذ استقلالها في عام ١٩٥٧ وصولاً الى الوقت الحاضر، وان تصل ماليزيا الى ما خططت لهُ من ان تضع نفسها في مصاف الدول المتطورة، في حين ان دولاً أخرى كانت اقل تحديات منها، ما زالت تعاني من تلك الانقسامات وبقيت تراوح مكانها، نستنتج من ذلك :–

١– ان النظام السياسي الماليزي وعلى الرغم من العقبات التي واجهها استطاع رسم سياسة ممنهجة ومدروسة، اخذت بيد البلاد الى جادة الصواب عن طريق بناء منظومة سياسية مستقرة الى حدٍ بعيد، يكون فيها استبدال المراكز والادوار دون أي صراعات او خلافات عميقة وجوهرية تطيح بنظامها السياسي أو تجعل منه بناءً هشاً.

٢–هنالك شخصيات تركت لها بصمات واضحة في الجانب السياسي والاقتصادي الماليزي، بفضل السياسة الحميدة لها في جوانبها المتعددة، وجعلت من البلاد تخطو خطوات سريعة للوصول الى مصاف الدول المتطورة، من تلك الشخصيات على سبيل المثال رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد الذي جعل من بلاده مثالاً يحتذى بها، بفضل السياسة الماهرة والبرامج الناجحة التي انتهجها والخطط التنموية التي سار عليها، باعتماده على النخب والكفاءات.

٣–تعد مدة بقاء رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد في السلطة أطول مدة حكم لرئيس وزراء في جنوب شرق اسيا مقارنةً بمعاصريه من السياسيين، وهذا مؤشر على مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تمتعت به البلاد من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية من جهة، ورغبة الماليزيين اليه من جهة أخرى لما قدم من خدمات جليلة لبلاده.

٤– ان اصلاح النظام التعليمي وتطويره وجعله الركيزة التي تستند عليها الدولة في نهوضها، أدى بالتالي الى تثقيف الشعب، وان يؤتي بثماره لاحقاً بتحويل ماليزيا من بلد زراعي متخلف، الى بلد يحتل مكانة مرموقة ضمن البلدان الصاعدة.

٥–ما زالَ هنالك الكثير من الجوانب في الاتحاد الماليزي بحاجة معمقة الى الدراسة والتقصي والبحث واظهارها للعالم كمثال يقتدى بها من قبل الدول النامية او الدول في طور النمو، لغرض الاستفادة من التجربة الماليزية وتحقيق بعض الذي حققته النخب في بناء الدولة الماليزية.

الهوامش: –

(١) اكتسب مصطلح شرق آسيا شهرة أكبر عندما بدأ رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد الدفاع بقوة عن " المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا "، إذ حدده جغرافياً بالدول الممتدة من شمال شرق آسيا الى جنوب شرق آسيا من اليابان وحتى اندونيسيا. للمزيد ينظر: نسيمة طويل، الاستراتيجية الأمنية الامريكية في منطقة شمال شرق آسيا (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة)، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر–باتنة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٩–٢٠١٠، ص٨٦ وما بعدها.

(٢) عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١، ص٨٧–٨٨.

(٣) أحمد جلال محمود عبده، أثر الازمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا (العلاقات الصينية الامريكية ٢٠١٦ – ٢٠٢٢: دراسة حالة)، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، كلية السياسة والاقتصاد، السنة٢، العدد٤، ٢٠٢٢، ص١٣٧.

(٤) سعيد كريدية، ماليزيا للقارئ العربي، دار الرشاد، بيروت، ١٩٩٦، ص٦.

(٥) رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة(مصر)، ٢٠٠٤، ص١٥٩.

(٦) داتوء ذو الكفل محمد يوسف، الاهتمام بالتفسير الموضوعي في ماليزيا – أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا نموذجاً، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص٥.

(٧) احمد محيي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، المجلة العلمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد٤، العدد٧، ٢٠١٩، ص١٢.

(٨) محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٨٨.

(٩) عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى، المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص٩١.

(١٠) رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، المصدر السابق، ص١٦٩–١٧٠.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) عبد الرزاق مطلك الفهد، جنوب شرق اسيا الحركة الوطنية والتدخل الأمريكي، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٤٢–١٤٤.

(١٣) فايز صالح ابو جابر، الاستعمار في جنوب شرق اسيا، دار البشير للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص١٥٥.

(١٤) شيماء عبد الواحد غضبان الاسدي، الموقف الأمريكي من التوسع الياباني في جنوب شرق آسيا (١٩٣٩–١٩٤٢)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٠، ص٢٠٥.

(١٥) فايز صالح ابو جابر، المصدر السابق، ص١٥٦.

(١٦) لمياء محسن محمد الكناني، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه جنوب شرق اسيا دراسة تاريخية في القضية الفيتنامية ١٩٤٥–١٩٧٥، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٤، ص٤٠.

(17) Arshia Fatima, Us and China in Southeast Asia – Confrontation or Competetive Coexistence, Department of Politics and International Relations International Islamic University Islamabad, Southeast Asian Studies, 2022, P.6.

وللمزيد ينظر: https://www.academia.edu

(١٨) عفاف مسعد العبد، المصدر السابق، ص٧٦.

(١٩) تنكو عبد الرحمن (١٩٠٣– ١٩٩٠): اول رئيس وزراء لماليزيا بعد الاستقلال من ١٩٥٧–١٩٧٠، ولد في بلدة الورستار بولاية قدح دار الامان، التحق بالمدرسة الوطنية في بلدة الورستار ثم بالمدرسة الانكليزية، درس في جامعة كامبريدج في بريطانيا عام ١٩٢٣ وحصل على شهادة البكالوريوس في القانون والتاريخ، انتخب في العام١٩٥١ رئيس لحزب منظمة الملايو الوطنية المتحدة، وهو اول امين عام لمنظمة المؤتمر الاسلامي. للمزيد ينظر: نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠–٢٠١٠، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد٥٤، ٢٠١٢، ص١٨٥.

(٢٠) فايز صالح ابو جابر، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٢١) منتهى طالب سلمان، الوجيز في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، دار الوضاح للنشر، عمان، ومكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٠٠–٢٠١.

(٢٢) محمد علي القوزي وحسان حلاق، المصدر السابق، ص٨٧.

(٢٣) علي قوق، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا (حالة ماليزيا)، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٠–٢٠١١، ص١–٣.

(٢٤) حسن سيد احمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية (آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٨٣.

(25) Ilango Karuppannan, Shakila Yacob, Malaysia-Indonesia Konfrontasi: The Struggle for Influence in The Middle East, Journal of The Malaysian Branch of The Royal Asiatic Society, Malaysian, Part 1, Vol. 93, No. 318, 2020, P.86.

(٢٦) للمزيد من التفاصيل حول رابطة جنوب شرق آسيا ينظر: عبد الأمير محسن جبار الاسدي وامير نجم عبود، أهمية رابطة جنوب شرق آسيا الاقتصادية والأمنية، مجلة جامعة السلام، المجلد ٢، العدد٢، ٢٠١٨.

(٢٧) فخرية علي امين حاتم، التطورات السياسية في الهند ١٩٨٤–١٩٩٥، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٥، ص١٠٩.

(٢٨) ماهر جبار محمد علي الخليلي، مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا ١٩٦٩–١٩٩١، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٥٣.

(٢٩) خالفي علي و رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق اسيا (الآسيان) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد٥، العدد٦، ٢٠٠٩، ص٨٢.

(٣٠) عدنان داود العذاري و غسان طارق ظاهر، إثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا للمدة ١٩٨٠–٢٠١١ دراسة قياسية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد٣، العدد٥، ٢٠١٣، ص١٩٠.

(٣١) محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد.. والصحوة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٩–٣٠.

(٣٢) عدنان داود العذاري وغسان طارق ظاهر، المصدر السابق، ص١٩١.

(٣٣) شاد سليم فاروقي، دستور دولة ذات أغلبية مسلمة: النموذج الماليزي، منتدى صناعة الدستور: منتدى تشاوري لحكومة السودان، الخرطوم، ٢٠١١، ص٦.

(34) Editorial Board, Journal on Power, Conflict, And Democracy in South and Southeast Asia E-Issn, Vol. Viii, No. 1, 2020, P.52.

(٣٥) ماهر جبار محمد علي الخليلي، النظام البرلماني في الدستورين الماليزي لسنة ١٩٥٧ والعراقي لسنة ٢٠٠٥(دراسة تاريخية سياسية مقارنة)، مجلة كلية الامام الكاظم(ع)، المجلد ٦، العدد٣، ٢٠٢٢، ص٢٧٥.

(36) Meredith L. Weiss, Protest and Possibilities: Civil Society and Coalitions for Political Change in Malaysia, Stanford University Press, California, 2006, P.87-88.

(٣٧) عطا الله سليمان الحديثي واسراء كاظم الحسيني، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد١٣، ٢٠١٣، ص٢٣٩–٢٤٢.

(38) Muthiah Alagappa, Civil Society and Political Change in Asia Expanding and Contracting Democratic Space, Stanford University Press, California, 2004, P. 261.

(39) Aurel Croissant And Philip Lorenz, Comparative Politics of Southeast Asia Aurel Croissant Philip Lorenz an Introduction to Governments and Political Regimes, Springer International Publishing, Switzerland, 2018, P.147.

(٤٠) مهاتير محمد (١٩٢٥–.....) : رئيس وزراء ماليزيا الرابع، سياسي وطبيب وكاتب، ولد في مدينة الوريستار شمال غرب ماليزيا، كان الأصغر من بين عشرة أطفال، تنتمي اسرته الى الطبقة المتوسطة، كان والده مدرساً، اتم دراسته الأولية في مدينته، ثم التحق بمدارس تدرس اللغة الإنكليزية، شهد الاحتلال الياباني لماليزيا عام ١٩٤١حتى عام ١٩٤٣، انغمس في السياسة وهو في العشرين من عمره، أسس اول حزب له في ولاية كيداه ابان الاحتلال البريطاني، سافر الى سنغافورة عام ١٩٤٧ لدراسة الطب حتى عام ١٩٥٣ ثم عاد الى بلاده ثانيةً، رئاسته للوزراء من ١٩٨١–٢٠٠٣ تعد أطول مدة حكم في آسيا. للمزيد ينظر: موسوعة الدكتور محضير

بن محمد رئيس وزراء ماليزيا، المجلد٣، آسيا، ج٢، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب ماليزيا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الفكر كولالمبور، ٢٠٠٤، ص١٣-٢٠.

(٤١) عبد الله احمد بدوي(١٩٣٩-.....): رئيس وزراء ماليزيا الخامس، ولد في مدينة كامبونج بيربيس، والده يدعى احمد بدوي كيلان حسن، نشأ في مدينة كولا كانجسار غذ كان والده يعمل هناك بصفة مدرس ديني في المدرسة الادريسية ثم انتقلوا الى مدينة كيبالا، تقلى عبدالله تعليمه الاولي في مدرسة ميثوديست ببنين، وتعليمه الثاني في مدرسة مرتاجام ومدرسة دائرة المعارف الوطنية الدينية الثانوية، ثم اتم دراسته في جامعة مالايا وتخرج منها عام ١٩٦٤، ثم عمل موظف حكومي من المدة ١٩٦٤-١٩٧٦، ليدخل بعدها الى عالم السياسة كعضو برلمان من ١٩٧٨-١٩٨٧، ثم شغل مناصب سياسية عدة. للمزيد من التفاصيل ينظر:
Sivamurugan Pandian And Others, "Work with Me, Not for Me": Malaysia Under Abdullah Ahmad Badawi (2003-2009), Asian Culture and History, Vol.2, No.1, 2010, P. 97-98.

(٤٢) محمد نجيب تون عبد الرزاق (١٩٥٣-.....): رئيس وزراء ماليزيا السادس، هو الابن الأكبر لرئيس الوزراء الثاني لماليزيا عبد الرزاق حسين، حصل على شهادته الجامعية في الاقتصاد الصناعي من جامعة نوتنغهام البريطانية عام ١٩٧٤، عمل نائباً لوزير الطاقة والاتصالات والبريد، ونائب لوزير التعليم، ونائب لوزير المالية، ثم وزيراً للثقافة والشباب عام ١٩٨٦، ووزيراً للدفاع عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩٥ وزيراً للتعليم، ووزيراً للدفاع ثانيةً من ١٩٩٩-٢٠٠٨، ثم رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٩. للمزيد ينظر: محمود صافي محمود، تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٨١-٢٠١٨، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد١، ٢٠٢١، ص١٥٦-١٥٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٤٥.

(٤٤) أميرة أحمد حرزلي، دور القيادة السياسية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي في عهد مهاتير محمد، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩، ص٢٧٩.

(٤٥) محمود صافي محمود، المصدر السابق، ص١٤٨.

(46) David Shambaugh, U.S.-China Rivalry in Southeast Asia Power Shift or Competitive Coexistence, International Security Mit Press – Journals, Vol. 42, No. 4, 2018, P.90.

(47) Aurel Croissant And Philip Lorenz, Op. Cit, P.151.

(٤٨) محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص٤٢.

(49) Country Profile: Malaysia, Federal Research Division, Library of Congress, Washington, 2006, P.1.

(٥٠) فحوى هذه القضية ان أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء كان اقرب المرشحين لتولي منصب رئاسة الوزراء، لكن ظهرت هنالك اشاعات بأنه متورط بفساد المالي والأخلاقي، مما أصبحت قضية رأي عام مثيرة للجدل، وتدخلت فيها التحقيقات الأمنية في العام ١٩٩٧ وقدموا ادلة حول اثبات هذه الاشاعات، مما حدا بتدخل مباشر من رئيس الوزراء وبعد تقديمه للمحكمة وجلب الشهود عليه حسب قول مهاتير قام الأخير بإقالة أنور من منصبه في الثاني من أيلول ١٩٩٨، ثم طرد لاحقاً من الحزب(امنو)، لكن أنور انكر تلك الاتهامات حتى اصبح من

اشد المعارضين لمهاتير محمد. للمزيد ينظر: مهاتير محمد (طبيب في رئاسة الوزراء مذكرات الدكتور مهاتير محمد)، ترجمة: امين الايوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٨، ص٨٠٥–٨١٠.

(٥١) محمود صافي محمود، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٥٢) مهاتير محمد (طبيب في رئاسة الوزراء مذكرات الدكتور مهاتير محمد)، المصدر السابق، ص٨٤٥–٨٤٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٢٩٤–٢٩٦.

(54) Hasmy Agam, Abdullah Ahmad Badawi Minister of Foreign Affairs March 1991 – January 1999, Institute of Diplomacy and Foreign Relations, (Idfr) Ministry of Foreign Affairs, Kuala Lumpur, Malaysia, 2009, P. 8-10.

(٥٥) محمود صافي محمود، المصدر السابق، ص١٦٢.

(56)Ahmad Fauzi Abdul Hamid and Muhamad Takiyuddin Ismail, Abdullah Ahmad Badawi: A Malaysian Neo-Conservative, Japanese Journal of Political Science, Volume 13, Issue 03, 2012, P. 392-394.

(٥٧) حسن عباس علوان وميثم لعيبي إسماعيل، الدور والعلاقة المتبادلة بين الحوكمة وإصلاح الإدارة المالية تجربة ماليزيا، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد١٢٦، ٢٠٢٠، ص١٦٨.

(٥٨) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص٢٠.

(٥٩) الجدول من عمل البحث بالاعتماد على: عطا الله سليمان الحديثي و اسراء كاظم الحسيني، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد١٣، ٢٠١٣، ص٢٤٦؛ نادية فاضل عباس فضلي، الانتخابات العامة في ماليزيا عام ٢٠١٨ ودلالاتها السياسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد١٧، العدد٧١، ٢٠٢٠، ص٧٢–٧٦؛ محسن محمد صالح، المصدر السابق، ص٣٤.

(٦٠) نادية فاضل عباس فضلي، الانتخابات العامة في ماليزيا عام٢٠١٨ ودلالاتها السياسية، ص٧٥.

(61) Aurel Croissant And Philip Lorenz, Op.Cit, P.151 .

(٦٢) نقلاً عن: حسن عباس علوان وميثم لعيبي إسماعيل، المصدر السابق، ص١٦٨–١٦٩.

(٦٣) عباس جابر عبد الله، تقييم التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا " قراءة في المؤشرات والمعوقات"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، كلية التربية الاساسية، العدد٤٧، ٢٠٢٠، ص٩٥٠.

(٦٤) محمد منذر جلال، ماليزيا ودول الشرق الأوسط رؤية نحو فهم العوامل المؤثرة في نمطية العلاقة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد٦٠، ٢٠٢٠، ص٢٤٩.

(٦٥) ماهر جبار محمد علي الخليلي، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٦٦) لزهر وناسي، الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مذكرة ماجستير، جامعة لخضر – باتنة، كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠٠٨–٢٠٠٩، ص٤٢.

(٦٧) ابتسام رمضاني، التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، العدد١٣، ٢٠١٨، ص١٠٢–١٠٣.

(68) Emilian Kavalski, India And Central Asia The Mythmaking And International Relations Of A Rising Power, I.B.Tauris Publishers, London • New York, 2010, P.142 .

(٦٩) سرمد زكي الجادر وفينوس غالب كامل، الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الاقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الامريكية، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد٤٣-٤٤، ٢٠١٦، ص٦.

(٧٠) طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة(قطر)، ٢٠١٧، ص١٢.

(٧١) عمار كريم حميد، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٧٢) ثيزيري سي طيب، التنافس الاقتصادي الأمريكي–الصيني في إقليم جنوب شرق آسيا 2008–2019، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٨–٢٠١٩، ص٥٢–٥٣.

(73) Quoted In: Michael Sliwinski, Dire Straits: Naval Security Competition Between China and The United States in The Strait of Malacca, Georgetown Journal Of-Asian Affairs, Washington, Vol. 1, No. 1, 2014, P.107-108.

(٧٤) سرمد زكي الجادر و فينوس غالب كامل، المصدر السابق، ص١١–١٢.

(75) Quoted In: David Shambaugh, Op.Cit, P.98.

(٧٦) عبد الأمير محسن جبار الاسدي و امير نجم عبود، السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين) دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية) ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٤١–٤٢، ٢٠١٩، ص٢٤.

(٧٧) إبراهيم مشعالي، الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، مجلة المعيار، كلية أصول الدين–قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، المجلد ٢٣، العدد٤٦، ٢٠١٩، ص٧٣٧.

(78) Hung Ming-Te and Tony Tai-Ting Liu, Sino-U.S. Strategic Competition in Southeast Asia: China's Rise and U.S. Foreign Poliiy Transformation Since 9/11, Political Perspectives, Volume.5, No.3, 2011, P.111.

(٧٩) نجيم حذفاني، التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في منطقة آسيا – باسيفيك(فترة ما بعد الحرب الباردة)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة– الحاج لخضر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢١–٢٠٢٢، ص١٥٣–١٥٤.

(٨٠) محمد منذر جلال، ماليزيا ودول الشرق الأوسط، ص٢٥٣.

(٨١) قرارات ومقررات مجلس الامن من ١ آب ٢٠١٠ – ٣١ تموز ٢٠١١، مجلس الامن الوثائق الرسمية الوثيقة S/٢٠١١/٢٣ واردة في محضر الجلسة ٦٤٧٠)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١، ص٢.

(٨٢) سعد محمود الكواز، تطور التجارة الخارجية لماليزيا واتجاهات التوزيع الجغرافي للمدة ١٩٩٥–٢٠١١، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد٩، العدد٢٩، ٢٠١٣، ص٦٢–٦٣.

(٨٣) نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠–٢٠١٠، ص١٧٤.

(٨٤) محمد منذر جلال، ماليزيا بين مقومات النهوض ومتغيرات الحداثة، مجلة الجامعة العراقية، العدد٤٣، ج٣، ٢٠١٩، ص٣٨٦.

(٨٥) محمد أبو رمان، ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة ام أوهام أيديولوجية، مؤسسة فردريش أيبرت، مكتب عمان، الأردن، ٢٠١٨، ص٢٠٦.

(86) David Shambaugh, Op.Cit P.89.

(٨٧) احمد محيي الدين محمد التلباني، المصدر السابق، ص٩.

(٨٨) خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، المصدر السابق، ص٨٨.

(٨٩) سعد محمود الكواز، المصدر السابق، ص٥٩–٦٠.

(٩٠) عبد الوهاب محمد الموسوي، الازمة الاسيوية واشكالية النظام، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص٢٠٧.

(٩١) صباح حسن عبد العكيلي، الأزمة المصرفية في دول جنوب شرق أسيا خلال فترة تسعينات القرن الماضي ودورها في توجهات السياسة النقدية، بحث نيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١١٥–١١٦.

(92) Eva Hansson And Meredith L. Weiss, Routledge Handbook of Civil and Uncivil Society in Southeast Asia, Routledge, New York, 2023, P.11.

(٩٣) احمد عبد علي عباس، سياسة اليابان الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص١٣٦.

(٩٤) موسوعة الدكتور محضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا، المجلد١، الإسلام والأمة الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب ماليزيا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الفكر كولالمبور، ٢٠٠٤، ص٧٥.

(95) Virginia Matheson Hooker,Malaysia As Historythe tenth James C. Jackson Memor ial Lecture, 30 September 1998, Faculty of Asian Studies, Australian National University, 1999, P.10.

(٩٦) نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠–٢٠١٠، ص١٥٥–١٥٦.

(٩٧) صباح حسن عبد العكيلي، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٩٨) احمد عبد علي عباس، المصدر السابق، ص١٣٢–١٣٣.

(٩٩) جصاص لبنى، ابعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب اسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر– باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٦٥–١٦٦.

(١٠٠) عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في ماليزيا – ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد٥، ٢٠١٧، ص١٥٤.

(١٠١) حيدر محمد حسن طالب المالكي، القدرة التنافسية للصادرات في دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٠، ص٧٨.

(١٠٢) سعيد محمود الكواز، المصدر السابق، ص٧٣.

(103) Quoted In: Ambrish Dhaka, South Asia and Central Asia: Geopolitical Dynamics, Mangal Deep Publications, Jaipur, 2001, P.6.

(١٠٤) سياسة الرؤية الاستراتيجية ٢٠٢٠: هي عبارة عن برامج تنموية قومية انتهجها رئيس الوزراء مهاتير محمد لثلاثين سنة، بدأت هذه السياسة منذ عام ١٩٩١ وسطر برنامجاً لتحقيقها يمتد الى عام ٢٠٢٠، وتهدف هذه السياسة الى المحافظة على توازن الحالة الاقتصادية الجديدة للمجتمع، والدخول بنجاح وقوة في عالم الحداثة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، والانتقال بماليزيا الى مصاف الدول المتطورة بحلول عام ٢٠٢٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: صباح كزيز و مربعي بلقاسم، إدارة التنوع الاثني في ماليزيا ودوره في بناء الدولة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩، ص٤٦.

(١٠٥) نبيل بوبيبة، الاقتصاد السياسي للتجربة التنموية الماليزية– الرشادة والشراكة، دراسات اقتصادية، العدد٢، ٢٠١٦، ص٢١.

(١٠٦) بيترس هيلر، تقدم السكان في السن في اقتصاديات النمور الآسيوية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد٢، ١٩٩٨، ص٢.

(١٠٧) علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد ٢٣، العدد٣، ٢٠١٥، ص١٣٧٤.

(١٠٨) حيدر محمد حسن طالب المالكي، المصدر السابق، ص٧٩.

(109) David P. Nickles and Others, Foreign Relations of The United States, 1977–1980(Southeast Asia and The Pacific), Volume Xxii, United States Government Publishing Office, Washington, 2017, P.409.

(110) Wan Shawaluddin Wan Hassan Marja Azlima Omar Abdul Rahman Tang Abdullah, Issues in Malaysia-Indonesia Relations: 2000 – 2010, Jurnal Kinabalu, Fakulti Kemanusiaan, Seni Dan Warisan, Universiti Malaysia Sabah, 2017, P.9.

(111) Toufiq A. Siddiqi and Shirin Tahir- Kheli, Water Conflicts in South Asia (Managing Water Resource Disputes Within and Between Countries of The Region, Honoiuiu, Hawaii, 2004, P.9.

(112) Khadijah Md. Khalid1 and Shakila Yacob, Managing Malaysia–Indonesia Relations in The Context of Democratization: The Emergence of Non-State Actors, Oxford University Press, Japan Association of International Relations, 2011, P.4.

(١١٣) تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٠ " حالة حقوق الانسان في العالم "، ترجمة: فريق تحرير اللغة العربية، لندن، رقم الوثيقة: (POL 10/001/2010) :AI Index، ص٦.

(١١٤) تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٠ " حالة حقوق الانسان في العالم "، ترجمة: فريق تحرير اللغة العربية، لندن، رقم الوثيقة: (POL 10/001/2010) :AI Index، ص٥.

(١١٥) محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص٩.

(١١٦) عبد الحليم محمد شاهين وفيصل حسين المنور، تجارب تنموية رائدة– ماليزيا انموذجاً، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد٥٤، ٢٠١٧، ص٢٠.

(١١٧) عمار كريم حميد، المصدر السابق، ص١٠٣–١٠٤.

(118) Robert Wihtol, Beijing's Challenge to The Global Financial Architecture, Georgetown Journal Of-Asian Affairs, Washington, Vol. 2, No. 1, 2005, P.9.

قائمة المصادر: –

أولاً: الوثائق المنشورة: –

١–تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٠ " حالة حقوق الانسان في العالم "، ترجمة: فريق تحرير اللغة العربية، لندن، رقم الوثيقة: (POL 10/001/2010) :AI Index.

٢–قرارات ومقررات مجلس الامن من ١ آب ٢٠١٠ – ٣١ تموز ٢٠١١، مجلس الامن الوثائق الرسمية الوثيقة (S/٢٠١١/٢٣ واردة في محضر الجلسة ٦٤٧٠)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١، ص٢.

ثانياً: الرسائل والأطاريح: –

١–احمد عبد علي عباس، سياسة اليابان الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥.

٢–ثيزيري سي طيب، التنافس الاقتصادي الأمريكي–الصيني في إقليم جنوب شرق آسيا ٢٠١٩–٢٠٠٨، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٨–٢٠١٩.

٣–جصاص لبنى، ابعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب اسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر– باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧.

٤–حيدر محمد حسن طالب المالكي، القدرة التنافسية للصادرات في دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٠.

٥– شيماء عبد الواحد غضبان الاسدي، الموقف الأمريكي من التوسع الياباني في جنوب شرق آسيا (١٩٣٩–١٩٤٢)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٠.

٦–صباح حسن عبد العكيلي، الأزمة المصرفية في دول جنوب شرق أسيا خلال فترة تسعينات القرن الماضي ودورها في توجهات السياسة النقدية، بحث نيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

٧–علي قوق، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا (حالة ماليزيا)، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٠–٢٠١١.

٨–فخرية علي امين حاتم، التطورات السياسية في الهند ١٩٨٤–١٩٩٥، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٥.

٩–لزهر وناسي، الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مذكرة ماجستير، جامعة لخضر – باتنة، كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠٠٨–٢٠٠٩، ص٤٢.

١٠–لمياء محسن محمد الكناني، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه جنوب شرق اسيا دراسة تاريخية في القضية الفيتنامية ١٩٤٥–١٩٧٥، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٤.

١١–ماهر جبار محمد علي الخليلي، مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا ١٩٦٩–١٩٩١، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

١٢–نجيم حذفاني، التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة في منطقة آسيا – باسيفيك (فترة ما بعد الحرب الباردة)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة– الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢١–٢٠٢٢.

١٣–نسيمة طويل، الاستراتيجية الأمنية الامريكية في منطقة شمال شرق آسيا (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة)، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر–باتنة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٩–٢٠١٠.

ثالثاً: الكتب باللغة العربية: –

١–أميرة أحمد حرزلي، دور القيادة السياسية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي في عهد مهاتير محمد، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩.

٢–حسن سيد احمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية (آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧.

٣–داتوء ذو الكفل محمد يوسف، الاهتمام بالتفسير الموضوعي في ماليزيا – أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا نموذجاً، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠.

٤– رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة(مصر)، ٢٠٠٤.

٥–سعيد كريدية، ماليزيا للقارئ العربي، دار الرشاد، بيروت، ١٩٩٦.

٦–شاد سليم فاروقي، دستور دولة ذات أغلبية مسلمة: النموذج الماليزي، منتدى صناعة الدستور: منتدى تشاوري لحكومة السودان، الخرطوم، ٢٠١١.

٧–صباح كزيز و مربعي بلقاسم، إدارة التنوع الاثني في ماليزيا ودوره في بناء الدولة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩.

٨–طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة(قطر)، ٢٠١٧.

٩–عبد الحليم محمد شاهين و فيصل حسين المنور، تجارب تنموية رائدة– ماليزيا انموذجاً، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد٥٤، ٢٠١٧.

١٠– عبد الرزاق مطلك الفهد، جنوب شرق اسيا الحركة الوطنية والتدخل الأمريكي، بغداد، ٢٠٠٨.

١١–عبد الوهاب محمد الموسوي، الازمة الاسيوية واشكالية النظام، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

١٢–عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى، المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٧.

١٣–عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١.

١٤–فايز صالح ابو جابر، الاستعمار في جنوب شرق اسيا، دار البشير للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.

١٥–محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨.

١٦–محمد أبو رمان، ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة ام أوهام أيديولوجية، مؤسسة فردريش أيبرت، مكتب عمان، الأردن، ٢٠١٨.

١٧–محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد.. والصحوة الاقتصادية، العربي للنشر، القاهرة، ٢٠١٤.

١٨–محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

١٩–منتهى طالب سلمان، الوجيز في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، دار الوضاح للنشر، عمان، ومكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥.

٢٠–مهاتير محمد (طبيب في رئاسة الوزراء مذكرات الدكتور مهاتير محمد)، ترجمة: امين الايوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٨.

رابعاً: الكتب باللغة الأجنبية: –

1-Ambrish Dhaka, South Asia and Central Asia: Geopolitical Dynamics, Mangal Deep Publications, Jaipur, 2001.

2-Aurel Croissant And Philip Lorenz, Comparative Politics of Southeast Asia Aurel Croissant Philip Lorenz an Introduction to Governments and Political Regimes, Springer International Publishing, Switzerland, 2018.

3-Country Profile: Malaysia, Federal Research Division, Library of Congress, Washington, 2006.

4-David P. Nickles and Others, Foreign Relations of The United States, 1977–1980(Southeast Asia and The Pacific), Volume Xxii, United States Government Publishing Office, Washington, 2017.

5-Emilian Kavalski, India And Central Asia The Mythmaking And International Relations Of A Rising Power, I.B.Tauris Publishers, London, New York, 2010 .

6-Eva Hansson And Meredith L. Weiss, Routledge Handbook of Civil and Uncivil Society in Southeast Asia, Routledge, New York, 2023.

7-Khadijah Md. Khalid1 and Shakila Yacob, Managing Malaysia–Indonesia Relations in The Context of Democratization: The Emergence of Non-State Actors, Oxford University Press, Japan Association of International Relations, 2011.

8-Meredith L. Weiss, Protest and Possibilities: Civil Society and Coalitions for Political Change in Malaysia, Stanford University Press, California, 2006.

9-Muthiah Alagappa, Civil Society and Political Change in Asia Expanding and Contracting Democratic Space, Stanford University Press, California, 2004.

10-Toufiq A. Siddiqi and Shirin Tahir- Kheli, Water Conflicts in South Asia (Managing Water Resource Disputes Within and Between Countries of The Region, Honoiuiu, Hawaii, 2004.

11-Virginia Matheson Hooker,Malaysia As Historythe Tenth James C. Jackson Memorial Lecture, 30 September 1998, Faculty Of Asian Studies, Australian National University, 1999 .

خامساً: البحوث المنشورة باللغة العربية: –

١–ابتسام رمضاني، التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، العدد١٣، ٢٠١٨.

٢–إبراهيم مشعالي، الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، مجلة المعيار، كلية أصول الدين–قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، المجلد ٢٣، العدد٤٦، ٢٠١٩.

٣–أحمد جلال محمود عبده، أثر الازمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا (العلاقات الصينية الامريكية ٢٠١٦ – ٢٠٢٢: دراسة حالة)، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، كلية السياسة والاقتصاد، العدد٤، ٢٠٢٢.

٤–احمد محيي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، المجلة العلمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد٤، العدد٧، ٢٠١٩.

٥–بيترس هيلر، تقدم السكان في السن في اقتصاديات النمور الآسيوية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد٢، ١٩٩٨.

٦–حسن عباس علوان وميثم لعيبي إسماعيل، الدور والعلاقة المتبادلة بين الحوكمة وإصلاح الإدارة المالية تجربة ماليزيا، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد١٢٦، ٢٠٢٠.

٧–خالفي علي و رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق اسيا (الآسيان) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد٥، العدد٦، ٢٠٠٩.

٨–سرمد زكي الجادر وفينوس غالب كامل، الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الاقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الامريكية، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد٤٣–٤٤، ٢٠١٦.

٩–سعد محمود الكواز، تطور التجارة الخارجية لماليزيا واتجاهات التوزيع الجغرافي للمدة ١٩٩٥–٢٠١١، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد٩، العدد٢٩، ٢٠١٣.

١٠–عباس جابر عبد الله، تقييم التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا " قراءة في المؤشرات والمعوقات"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، كلية التربية الاساسية، العدد٤٧، ٢٠٢٠.

١١–عبد الأمير محسن جبار الاسدي و امير نجم عبود، السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين (دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية)، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٤١–٤٢، ٢٠١٩.

١٢–عبد الأمير محسن جبار الاسدي وامير نجم عبود، أهمية رابطة جنوب شرق آسيا الاقتصادية والأمنية، مجلة جامعة السلام، المجلد ٢، العدد٢، ٢٠١٨.

١٣–عدنان داود العذاري و غسان طارق ظاهر، إثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا للمدة ١٩٨٠–٢٠١١ دراسة قياسية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد٣، العدد٥، ٢٠١٣.

١٤–عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في ماليزيا – ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد٥، ٢٠١٧.

١٥–عطا الله سليمان الحديثي و اسراء كاظم الحسيني، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد١٣، ٢٠١٣.

١٦–عطا الله سليمان الحديثي واسراء كاظم الحسيني، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد١٣، ٢٠١٣.

١٧–علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد ٢٣، العدد٣، ٢٠١٥.
١٨–ماهر جبار محمد علي الخليلي، النظام البرلماني في الدستورين الماليزي لسنة ١٩٥٧ والعراقي لسنة ٢٠٠٥(دراسة تاريخية سياسية مقارنة)، مجلة كلية الامام الكاظم(ع)، المجلد ٦، العدد٣، ٢٠٢٢.
١٩–محمد منذر جلال، ماليزيا بين مقومات النهوض ومتغيرات الحداثة، مجلة الجامعة العراقية، العدد٤٣، ج٣، ٢٠١٩.
٢٠–محمد منذر جلال، ماليزيا ودول الشرق الأوسط رؤية نحو فهم العوامل المؤثرة في نمطية العلاقة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد٦٠، ٢٠٢٠.
٢١–محمود صافي محمود، تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٨١–٢٠١٨، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد١، ٢٠٢١.
٢٢–نادية فاضل عباس فضلي، الانتخابات العامة في ماليزيا عام ٢٠١٨ ودلالاتها السياسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد١٧، العدد٧١، ٢٠٢٠.
٢٣–نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠–٢٠١٠، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد٥٤، ٢٠١٢.
٢٤–نبيل بوبيبة، الاقتصاد السياسي للتجربة التنموية الماليزية– الرشادة والشراكة، دراسات اقتصادية، العدد٢، ٢٠١٦.

سادساً: البحوث المنشورة باللغة الاجنبية: –

1-Ahmad Fauzi Abdul Hamid and Muhamad Takiyuddin Ismail, Abdullah Ahmad Badawi: A Malaysian Neo-Conservative, Japanese Journal of Political Science, Volume 13, Issue 03, 2012.
2-Arshia Fatima, Us and China in Southeast Asia – Confrontation or Competetive Coexistence, Department of Politics and International Relations International Islamic University Islamabad, Southeast Asian Studies, 2022.
3-David Shambaugh, U.S.-China Rivalry in Southeast Asia Power Shift or Competitive Coexistence, International Security Mit Press – Journals, Vol. 42, No. 4, 2018.
4-Editorial Board, Journal on Power, Conflict, And Democracy in South and Southeast Asia E-Issn, Vol. Viii, No. 1, 2020.
5-Hasmy Agam, Abdullah Ahmad Badawi Minister of Foreign Affairs March 1991 – January 1999, Institute of Diplomacy and Foreign Relations, (Idfr) Ministry of Foreign Affairs, Kuala Lumpur, Malaysia, 2009.
6-Hung Ming-Te and Tony Tai-Ting Liu, Sino-U.S. Strategic Competition in Southeast Asia: China's Rise and U.S. Foreign Poliiy Transformation Since 9/11, Political Perspectives, Volume.5, No.3, 2011.
7-Ilango Karuppannan, Shakila Yacob, Malaysia-Indonesia Konfrontasi: The Struggle for Influence in The Middle East, Journal of The Malaysian Branch of The Royal Asiatic Society, Malaysian, Part 1, Vol. 93, No. 318, 2020.

8-Michael Sliwinski, Dire Straits: Naval Security Competition Between China and The United States in The Strait of Malacca, Georgetown Journal Of-Asian Affairs, Washington, Vol. 1, No. 1, 2014.
9-Robert Wihtol, Beijing's Challenge to The Global Financial Architecture, Georgetown Journal Of-Asian Affairs, Washington, Vol. 2, No. 1, 2005.
10-Sivamurugan Pandian And Others, "Work with Me, Not for Me": Malaysia Under Abdullah Ahmad Badawi (2003-2009), Asian Culture and History, Vol.2, No.1, 2010.
11-Wan Shawaluddin Wan Hassan Marja Azlima Omar Abdul Rahman Tang Abdullah, Issues in Malaysia-Indonesia Relations: 2000 – 2010, Jurnal Kinabalu, Fakulti Kemanusiaan, Seni Dan Warisan, Universiti Malaysia Sabah, 2017.

سابعاً: الموسوعات: –

١–موسوعة الدكتور محضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا، المجلد١، الإسلام والأمة الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب ماليزيا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الفكر كولالمبور، ٢٠٠٤.

٢–موسوعة الدكتور محضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا، المجلد٣، آسيا، ج٢، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب ماليزيا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الفكر كولالمبور، ٢٠٠٤.

ثامناً: شبكة المعلومات الدولية: –

1-https://www.academia.edu

Arabic sources translated into English:-

First: Published documents: -

1 - A Report Issued by Amnesty International for The Year 2010, "The State of Human Rights in The World", Translated By: Arabic Language Editing Team, London, Document No. (Ai Index: (Pol 10/001/2010.
2- Security Council Resolutions and Decisions from August 1, 2010 - July 31, 2011, Security Council Official Records Document (23/2011/S Included in The Minutes of Meeting 6470), United Nations, New York, 2011, P. 2.

Second: Theses and dissertations: -

1 -Ahmed Abd Ali Abbas, Japan's Regional Policy, Master's Thesis, University of Baghdad, College of Political Science, 2005.
2 -Thiziri C. Tayeb, Us-Chinese Economic Competition in The Southeast Asia Region 2008-2019, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Sciences, Mouloud Mammeri University - Tizi Ouzou, Algeria, 2018-2019.
3- Jassas Lubna, Dimensions of The Chinese-Indian Competition for Regional Hegemony in South Asia, Doctoral Thesis, Hajj Lakhdar University - Batna, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2017.
4 -Haider Muhammad Hassan Talib Al-Maliki, Export Competitiveness in Southeast Asian Countries, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2010.
5- Shaima Abdul Wahed Ghadhban Al-Asadi, The American Position on Japanese Expansion in Southeast Asia (1939-1942), Master's Thesis, University of Baghdad, College of Arts, 2010.

6 -Sabah Hassan Abdel-Ukaili, The Banking Crisis in Southeast Asian Countries During The 1990s And Its Role in Monetary Policy Trends, Research for Obtaining a Higher Diploma (Equivalent to A Master's), Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, 2009.
7- Ali Qouk, Managing Territories and Learned Arab Experiences (The Case of Malaysia), Master's Thesis, Kasdi Merbah University - Ouargla, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2010-2011.
8 -Fakhriya Ali Amin Hatem, Political Developments in India 1984-1995, Phd Thesis, University of Baghdad, College of Education for Girls, 2005.
9 -Lazhar Ou Nassi, The American Strategy in Central Asia and Its Regional Repercussions After the Events of September 11, 2001, Master's Thesis, Lakhdar University - Batna, Faculty of Law, Algeria, 2008-2009, P. 42.
10- Lamia Mohsen Muhammad Al-Kanani, United States Policy Towards Southeast Asia, A Historical Study of The Vietnamese Issue 1945-1975, Master's Thesis, University of Baghdad, College of Education for Girls, 2004.
11- Maher Jabbar Muhammad Ali Al-Khalili, Mahathir Muhammad and His Role in Modernizing Malaysia 1969-1991, Doctoral Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2014.
12- Najim Hadfani, The Geostrategic Competition Between China and The United States in The Asia-Pacific Region (Post-Cold War Period), Doctoral Thesis, University of Batna - Haj Lakhdar, Faculty of Law and Political Science, 2021-2022.
13- Nassima Tawil, American Security Strategy in The Northeast Asia Region (A Study of The Post-Cold War Era), Doctoral Thesis, Hajj Lakhdar University - Batna, Algeria, Faculty of Law and Political Science, 2009-2010.

Third: Books: -

1 -Amira Ahmed Harzali, The Role of The Malaysian Political Leadership in Achieving Sustainable Development and Political Reform During the Era of Mahathir Mohamad, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2019.
2- Hassan Sayyed Ahmed Abu Al-Enein, Regional World Geography (Monsoon Asia and The Pacific World), Arab Renaissance Printing and Publishing House, Beirut, 1967.
3 -Datu' Zulkifli Muhammad Yusuf, Interest in Objective Interpretation in Malaysia - Academy of Islamic Studies at The University of Malaya as A Model, College of Sharia and Islamic Studies, University of Sharjah, United Arab Emirates, 2010.
4- Raafat Ghoneimi Al-Sheikh and Others, Modern and Contemporary History of Asia, Ain for Human and Social Studies and Research, Giza (Egypt), 2004.
5 -Saeed Kreidieh, Malaysia for The Arab Reader, Dar Al-Rashad, Beirut, 1996.
6 -Shad Salim Faruqi, The Constitution of a Muslim-Majority State: The Malaysian Model, Constitution Making Forum: Consultative Forum for The Government of Sudan, Khartoum, 2011.

7- Sabah Kazeez And Merbai Belkacem, Managing Ethnic Diversity in Malaysia and Its Role in Building the State, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2019.
8 -Tariq Aziza, The United States' Strategy in Asia in Light of The Chinese Rise, Harmon Center for Contemporary Studies, Doha (Qatar), 2017.
9 -Abdul Halim Muhammad Shaheen and Faisal Hussein Al-Munawar, Pioneering Development Experiences - Malaysia as A Model, Arab Planning Institute, Kuwait, Issue 54, 2017.
10- Abdul Razzaq Mutlaq Al-Fahd, Southeast Asia National Movement and American Intervention, Baghdad, 2008.
11 -Abdul Wahab Muhammad Al-Musawi, The Asian Crisis and The Problem of The Regime, Dar Al-Mahraj for Publishing and Distribution, Amman, 2016.
12 -Afaf Musaad Al-Abd, Studies in The History of The Far East, Al-Ma'rifa University Press and Publishing, Alexandria, 1987.
13- Ammar Karim Hamid, Dynamics of Rising and Dominant Powers in Southeast Asia, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut, 2021.
14 -Fayez Saleh Abu Jaber, Colonialism in Southeast Asia, Dar Al-Bashir for Publishing and Distribution, Beirut, 1998.
15 -Mohsen Muhammad Saleh, The Malaysian Rise: A Reading of The Backgrounds and Features of Economic Development, Emirates Center for Strategic Studies and Research, United Arab Emirates, 2008.
16- Muhammad Abu Rumman, After Political Islam, A New Phase or Ideological Illusions, Friedrich Ebert Foundation, Amman Office, Jordan, 2018.
17 -Muhammad Sadiq Ismail, Mahathir Mohamad's Malaysian Experience...And the Economic Awakening, Al-Arabi Publishing, Cairo, 2014.
18- Muhammad Ali Al-Quzi and Hassan Hallaq, Modern and Contemporary History of The Far East, Arab Nahda Printing and Publishing House, Beirut, 2001.
19 -Muntaha Talib Salman, Al-Wajeez in The Modern and Contemporary History of Asia, Al-Wadah Publishing House, Amman, And Dijlah Library for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 2015.
20- Mahathir Mohamad (Doctor in The Prime Minister's Office, Memoirs of Dr. Mahathir Mohamad), Translated By: Amin Al-Ayoubi, Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 2018.

Fifth: Published research: -

1 -Ibtissam Ramadani, Chinese-American Strategic Competition in The Southeast Asian Region, Algerian Journal of Security and Development, Algeria, Issue 13, 2018.
2- Ibrahim Machaali, China's Maritime Rise and Its Impact on Regional Security in Southeast Asia, Standard Magazine, Faculty of Fundamentals of Religion - Constantine, Prince Abdelkader University, Algeria, Volume 23, Issue 46, 2019.
3 -Ahmed Jalal Mahmoud Abdo, The Impact of The Taiwanese Crisis on The Strategic Balance in East Asia (Chinese-American Relations 2016 - 2022: A Case

Study), Journal of Political and Economic Studies, Suez University, Faculty of Politics and Economics, Issue 4, 2022.
4- Ahmed Mohieddin Muhammad Al-Talbani, The Malaysian Economic Experience, Evaluation and Lessons Learned, Scientific Journal, Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria University, Volume 4, Issue 7, 2019.
5 -Peters Heller, Population Aging in The Asian Tiger Economies, Journal of Finance and Development, International Monetary Fund, Issue 2, 1998.
6 -Hassan Abbas Alwan and Maitham Laibi Ismail, The Role and Mutual Relationship Between Governance and Financial Management Reform, The Malaysian Experience, Journal of Management and Economics, Al-Mustansiriya University, Issue 126, 2020.
7- Khalfi Ali and Ramidi Abdel Wahab, Association of Southeast Asian Nations (Asean) Developing Countries Model for Open Regionalism, North African Economics Journal, Volume 5, Issue 6, 2009.
8 -Sarmad Zaki Al-Jader and Venus Ghaleb Kamel, Future Repercussions of Regional Arrangements in Southeast Asia on American Hegemony, Political Issues, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, Issue 43-44, 2016.
9- Saad Mahmoud Al-Kawaz, Development of Malaysia's Foreign Trade and Geographical Distribution Trends for The Period 1995-2011, Center for Regional Studies, University of Mosul, Volume 9, Issue 29, 2013.
10 -Abbas Jaber Abdullah, Evaluating Sustainable Human Development in Malaysia, "A Reading of Indicators and Obstacles," Journal of The College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, College of Basic Education, Issue 47, 2020.
11- Abdul Amir Mohsen Jabbar Al-Asadi and Amir Najm Aboud, Chinese Policy Toward Southeast Asia in The Twenty-First Century (A Study of Its Economic and Security Dimensions), Political and International Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 41-42, 2019.
12 -Abdul Amir Mohsen Jabbar Al-Assadi and Amir Najm Aboud, The Economic and Security Importance of The Southeast Asian Association, Al-Salam University Journal, Volume 2, Issue 2, 2018.
13- Adnan Daoud Al-Adhari and Ghassan Tariq Zaher, The Impact of Economic Openness on The Value of Malaysia's Gross Domestic Product for The Period 1980-2011, An Econometric Study, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 3, Issue 5, 2013.
14 -Azazen Hafidah, Economic Development in Malaysia - Malaysia Is an Economic Power with Limited Resources, Journal of In-Depth Economic Studies, Issue 5, 2017.
15 -Atallah Suleiman Al-Hadithi and Israa Kadhim Al-Husseini, The Multiplicity of Nationalities in Malaysia and Their Role in The Development and Stability of Its Political System, Journal of The College of Education, Wasit University, Issue 13, 2013.
16- Atallah Suleiman Al-Hadithi and Israa Kadhim Al-Husseini, The Multiplicity of Nationalities in Malaysia and Their Role in The Development and Stability of Its

Political System, Journal of The College of Education, Wasit University, Issue 13, 2013.
17 -Ali Ahmed Daraj, The Malaysian Development Experience and The Lessons Learned from It in The Arab World, Babylon University Journal, Pure and Applied Sciences, Volume 23, Issue 3, 2015.
18 -Maher Jabbar Muhammad Ali Al-Khalili, The Parliamentary System in The Malaysian Constitutions Of 1957 and The Iraqi Constitutions Of 2005 (A Comparative Historical and Political Study), Journal of Imam Al-Kadhim College (Peace Be Upon Him), Volume 6, Issue 3, 2022.
19- Muhammad Munther Jalal, Malaysia Between the Components of Advancement and The Variables of Modernity, Iraqi University Journal, Issue 43, Part 3, 2019.
20 -Muhammad Munther Jalal, Malaysia and The Middle Eastern Countries: A Vision Towards Understanding the Factors Affecting the Typicality of The Relationship, Journal of Political Science, University of Baghdad, College of Political Science, Issue 60, 2020.
21- Mahmoud Safi Mahmoud, The Impact of The Political Leadership's Vision on Political Stability in Malaysia During the Period From 1981-2018, Journal of Political and Economic Studies, Issue 1, 2021.
22 -Nadia Fadil Abbas Fadli, The General Elections in Malaysia in 2018 And Their Political Implications, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Volume 17, Issue 71, 2020.
23 -Nadia Fadel Abbas Fadli, The Development Experience in Malaysia from 2000-2010, International Studies, University of Baghdad, Issue 54, 2012.
24- Nabil Bouibiya, The Political Economy of The Malaysian Development Experience - Guidance and Partnership, Economic Studies, Issue 2, 2016.

Seventh: Encyclopedias: -

1 -Encyclopedia Of Dr. Muhdhir Bin Muhammad, Prime Minister of Malaysia, Volume 1, Islam and The Islamic Nation, Dar Al-Kitab Al-Masry, Cairo, Dar Al-Kitab Malaysia, Dar Al-Kitab Al-Lebanese, Beirut, Dar Al-Fikr Kuala Lumpur, 2004.
2- Encyclopedia Of Dr. Muhdhir Bin Muhammad, Prime Minister of Malaysia, Volume 3, Asia, Part 2, Dar Al-Kitab Al-Masry, Cairo, Dar Al-Kitab Malaysia, Dar Al-Kitab Al-Lebanese, Beirut, Dar Al-Fikr Kuala Lumpur, 2004.